

الفصل الثاني

نظرية القياس

ودورها

في تطور العلوم الرياضية

إن نظرية القياس هي قلب نظرية أرسطو عن العلم ويخطئ من يظن أن هذه النظرية قد انتفت أهميتها بظهور المنطق الرياضي الحديث ، فالذين يعارضون بين منطق أرسطو والمنطق الرياضي يسيئون في الواقع فهم العلاقة بينهما فالمنطق الرياضي ليس جنسا آخر من المنطق يباين المنطق الأرسطي ، وإنما هو منطق صوري في ثوب جديد ، فقد كان أرسطو أول من وضع أسس المنطق الصوري حينما صاغ في القرن الرابع قبل الميلاد نظريته في القياس^(١) .

كما يخطئ من يظن أنها عديمة الفائدة للعلم وأنها تحصيل حاصل ، لأنها كما كانت صورة من صور الاستنباط المنطقي ، كانت أيضا حافزا للتقدم الكبير الذي لحق بالرياضيات على يد اقليدس . فنظرية القياس كانت أساس ذلك التقدم في العلوم الرياضية باعتبارها علوما استدلالية استنباطية .

وقد أثبتت الدراسات الحديثة أنه لا تعارض هناك بين نظرية أرسطو في القياس وبين النظريات الحديثة للاستدلال . فهي حتى لدى أعداء أرسطو تعد أحد أنماط الاستدلال وان لم تكن في نظرهم هي النمط الوحيد^(٢) .

وقد قدم أرسطو نظريته في القياس في كتابه « بخصوص القياس Concerning Syllogism » المعروف « بالتحليلات الأولى » و« بخصوص البرهان Concerning

(١) عبد الحميد صبرة ، مقدمة ترجمته لكتاب : يان لوكاشيفتش ، نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦١ م ، ص ٧ .

Mill (J. S.), System of Logic, B. II, Ch. III, p. 130.

(٢) انظر :

Locke (J.), An essay concerning human understanding, B. IV, Ch. XVII p. 327.

Demonstration» المعروف «بالتحليلات الثانية»^(١). وإن كانت نظرية القياس الأساسية معروضة في الكتاب الأول باعتبارها أعم من نظرية البرهان باعتبار أن «البرهان - في نظر أرسطو - قياس ما وليس كل قياس برهانا»^(٢). وجاء عرضه لنظرية البرهان العلمي مركزا في الكتاب الثاني.

وعلى أى حال فنحن سنعرض لنظرية أرسطو محاذين نصه بداية، ثم ننظر في التفسيرات المعاصرة لهذه النظرية حيث أن عرضها بدون هذه النظرة المنطقية الحديثة يحشرنا ضمن من ينظرون إلى تلك النظرية نظرهم للقياس التقليدى. وفرق كبير بين الصورة التقليدية للقياس كما تعرضه المؤلفات المدرسية في المنطق، وبين القياس الأرسطى الذى غلب عليه الطابع الاستنباطى الرمزي القريب الصلة من الصور المعاصرة للنظريات المنطقية، ثم تتوقف بعد ذلك عند الانتقادات التى وجهت لهذه النظرية الأرسطية لتتعرف على مدى صحتها وانطباقها على نظرية أرسطو. وعلى ذلك يمكن أن نوضح كيف كانت نظرية القياس بصورتها الإستنباطية تلك أساس ما لحق علم الهندسة ومن ثم الرياضيات من تطور كبير بعد أرسطو.

أولا - تعريف القياس :

ان القياس يمكن أن يعزى كاملا إلى أرسطو، فكلمة القياس Syllogism أشار إليها أفلاطون لكن ليس بالمعنى الأرسطى؛ إذ لم تكن هناك أى محاولة مبكرة لوضع نظرية عامة عن عملية الاستدلال. وربما كانت المحاولة الأقرب إلى الاستدلال هى تلك الصورة التى قدمها أفلاطون فى عملية القسمة المنطقية^(٣)، وقد انتقدها أرسطو واعتبرها «قياسا ضعيفا لأنها تقدم ما ينبغى أن يبرهن وتنتج دائما شيئا فوقانيا»^(٤).

وعلى ذلك فأرسطو هو مبدع نظرية القياس، وقد عرفه قائلا «أما القياس فهو قول

(١) انظر : Owen (O. F.), His notes to his translation to Organon of Aristotle, Vol. I, London, Henery :

G. Bohn, York Street, Covent Garden, 1853, p. 80.

حيث يذكر بهامش تلك الصفحة ان اسم «التحليلات الأولى» و«التحليلات الثانية» قد أعطيت لهذين البعثن فى وقت جالينوس.

(٢) أرسطو، التحليلات الأولى، م ١ - ف ٤ - ص ٢٥ ب (٢٥ - ٣٠)، ترجمة نذارى، تحقيق عبد الرحمن بدوى فى «معلق أرسطو»، الجزء الأول، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨ م، ص ١١٣.

Ross (S. W. D.), Aristotle, p. 32

(٤) أرسطو، التحليلات الأولى، م ١ - ف ٣١ - ص ٤٦ أ (٣٠ - ٤٠)، الترجمة العربية، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

Logos إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها . وأعنى « بذاتها » أن تكون لا تحتاج فى وجوب ما يجب عن المقدمات التى أُلّف منها القياس إلى شيء آخر غير تلك المقدمات » (١) .

وهذا التعريف يعنى أن القياس مكون من جزأين يلزم ثانيهما بالضرورة عن أولهما الجزء الأول هو مقدمات القياس ، أما الثانى فهو نتيجة . وقد لاحظت المنطقة أن هذا التعريف واسع إلى حد بعيد حيث لم يحدد فيه أرسطو عدد المقدمات وكذلك لم يحدد نوع العلاقة التى تربط بين موضوع ومحمول قضاياه (٢) .

لكن الحق أن هذه الملاحظة تفقد قيمتها إذا نظرنا إلى أى قياس يقدمه أرسطو ، فهو يرى أن المقدمات لا تخرج عن مقدمتين حيث يصنع القياس الأرسطى من ثلاثة حدود Terms هي الحد الأكبر ؛ الحد الأصغر ؛ والحد الأوسط . ويسمى الحد الأكبر والأصغر اختصاراً فى عرضه بالأطراف extremes ومن هذه الحدود تتكون المقدمات - protasis premises وعلى حسب العلاقة بين الموضوع والمحمول فى كل مقدمة نحصل على المقدمة الكبرى Major premise أو بالإصطلاح الأرسطى المقدمة الأولى ؛ المقدمة الصغرى minor premise أو باصطلاحه المقدمة الثانية ؛ والنتيجة The conclusion - sympérasma (٣) . وقد ميز أرسطو منذ البداية بين القياس الكامل Perfect Syllogism والقياس أو الأقيسة الناقصة imperfect syllogism القياس الكامل هو القياس الذى ليس يحتاج فى بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء غيرها ، والذى ليس بكامل هو الذى يحتاج فى بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء واحد أو أشياء مما هو واجب عن المقدمات التى أُلّف منها غير أنها لم تكن استعملت فى المقدمة - وإنما يقال أن الشيء مقول على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوعه شيء لا يقال بهذا عليه - وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه (٤) .

وقد أخذت المنطقة والشرح من هذا التمييز ما أسموه بمبدأ القياس المشهور « بمقالة

(١) نفسه ، م ١ ص ٢٤ ب (٢٠ - ٢٣) ، ص ١٠٨ .

Stebbing (S.), A modern Elementary of Logic, p. 54.

(٢) انظر :

Joseph (H. W. B.), An Introduction to logic, Oxford, University press, London, 1948, p. 248. : كذلك :

Dumitiriu (A.), op. cit., p. 176.

(٣)

(٤) أرسطو ، التحليلات الأولى ، م ١ - ف ١ - ص ٢٤ ب (٢١ - ٣٠) ، ص ١٠٨ .

الكل ولا واحد ، ، وصاغوه صياغات مختلفة تتفق مع وجهة نظر كل منهم في فهم ذلك النص^(١) . وأخذوا يحاسبون أرسطو ويتقدونه على أساس مدى انطباق هذا المبدأ على نظريته في القياس بأشكاله الثلاثة الأرسطية قائلين أنه يكون أكثر انطباقا على الشكل الأول فقط دون بقية الأشكال بضروبها المتعددة^(٢)

والواقع أنهم بهذا قد خرجوا على ما يعنيه أرسطو حيث أنه لم يضع هنا مبدأ يمكن أن يوصف بأنه مسلمة يبنى عليها أى استنتاج قياسى^(٣) ، بل كان ما يعنيه هو التمييز بين القياس الكامل لديه وبين الأقيسة الناقصة التى يمكن حسب قواعد الاستنباط فى النظرية الأرسطية ردها إلى القياس الكامل .

وعلى أى حال فإن القياس الأرسطى يقوم على مبدئين لا مبدأ واحد ، مبدأ مفهوى عبر عنه فى « المقولات » ، ومبدأ ما صدقى عبر عنه فى « التحليلات الأولى » ، حيث يقول فى المبدأ الأول : إذا حملنا صفة على شىء أو موضوع فإن كل صفة تحمل على هذه الصفة تكون صفة للشىء . فمثلا عندما نصف شخصا معينا بأنه إنسان ، ونصف الإنسان بأنه حيوان ، فإن صفة الحيوانية ستكون بالتالى صفة لهذا الشخص المعين ما دام هذا الشخص متصفا بالإنسانية وما دامت الإنسانية متصفة بالحيوانية^(٤) ، وقد عبر رجال العصور الوسطى عن هذا المبدأ بقولهم « صفة الصفة صفة للشىء نفسه ، ورفع الصفة رفع عن الشىء نفسه . "nota notae est nota rei ipsius, repugnas nota repugant rei ipsi"» وقد اهتم كانتط ولاشلييه وروديه وهاملان بهذا المبدأ ونظروا إليه على أنه المبدأ الوحيد للقياس^(٥) .

أما المبدأ الثانى الذى قدمه أرسطو فى « التحليلات الأولى » فقد عبر عنه على النحو

Joseph (H. W. B.), op. cit., p. 302.

(١) انظر :

Methuen & Co. LTD., London, 1950, p. 86.

وكذلك :

Stebbing (S.), A modern Elementary Logic, pp. 64 - 65.

وأىضا :

وانظر نماذج هذه الصياغات لمبدأ القياس لدى الناطقة فى « محمد مهران ، مدخل إلى المنطق الصورى ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

Stebbing (S.), op. cit., pp. 64 - 65.

(٢)

Keynes (J. N.), Studies and Exercises in formal logic, London, Macmillan and Co. 1906, pp. 301-302.

(٣)

(٤) أرسطو ، المقولات ، ف ٣ - ص ١ ب (١٠ - ٢٥) ، الترجمة العربية ، ص ٥ .

(٥) يحيى هويدى ، منطق البرهان ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، بدون تاريخ ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

التالى « إذا قلنا عن شىء أنه مستغرق كله فى شىء آخر فإن قولنا هذا يساوى قولنا بأن الشىء الأول يحمل على جميع أفراد الشىء الثانى ، ونقول أنه يحمل على جميع الأفراد حينما يكون من المستحيل أن نجد أى جزء فى الموضوع لا تحمل عليه الصفة »^(١) ومعنى هذا أن الأصل فى كل قياس هو دخول دائرة الأفراد التى يصدق عليها الحد الأصغر فى دائرة الأفراد التى يصدق عليها الحد الأكبر ، فما يكون محمولا على الجنس أو صفة له لا بد أن يكون صفة للنوع وبالتالى صفة للفرد .

وعلى ذلك فللقياس الأرسطى مبدآن الأول يمكن أن نسميه مبدأ التضامن ، والثانى مبدأ العلاقات . وقد تركز اهتمام المناطقة القدامى على المبدأ الأول ، بينما اهتم المحدثون بالمبدأ الثانى ، فأصبح المنطق القياسى لدى القدامى منطقا للمفهوم فحسب ، بينما أولى المحدثون جل اهتمامهم بمبدأ العلاقات مما جعلهم يهتمون اهتماما خاصا لا بمفاهيم الأشياء بل بما صدقاتها أى بالأفراد التى تصدق عليها على نحو ما نجده لدى ليبنتز وهاملتون وجيفونز ورسمل حيث اهتموا بالفئات أو الأصناف التى يندرج تحتها الأفراد ولم يهتموا بالمعانى أو المفاهيم الكلية (الأجناس أو الأنواع) التى تنطوى عليها الأفراد^(٢) ولوجود المبدأ المفهومى والمبدأ الماصدق فى القياس الأرسطى ، فقد بدا فيه التأثير الميتافيزيقى من خلال مفهوم الكلى ، كما بدا فيه التأثير الرياضى حيث أن كثيرا من اصطلاحات النظرية ذات هيئة ونغمة رياضية مثل شكل figure ، مسافة - فصل distance ، حد Term^(٣) ، وغيرها من الاصطلاحات الفنية الأخرى التى أخذها أرسطو من الحساب والهندسة .

ثانيا : الخطوط العامة لنظرية القياس الأرسطية :

(أ) ملامح الصورة الأرسطية للقياس :

يندو الكشف عن هذه الخطوط العامة لنظرية القياس يسيرا إذا ما استبعدنا الصورة التقليدية للقياس وعدنا إلى الصورة التى وضعها أرسطو ، حيث أن أرسطو كان يصوغ أقيسته فى صورة رمزية ولا يرد فى عرضه المنهجى لنظريته القياسية أمثلة لأقيسة صاغها

(١) أرسطو ، التحليلات الأولى ، م ١ - ٤ - ف ٢٥ ب (٣٠ وما بعده) ، ص ١١٣ وما بعدها .

(٢) يحيى هويدى ، منطق البرهان ، ص ٣٠١ - ٣٠٣ .

Ross (S.W.D.), Aristotle, p. 33.

(٣)

وانظر أيضا : ياسين خليل ، منطق المعرفة العنقبة ، ص ٥٩ .

من حدود معينة ، ولم يستخدم هذا النوع من الحدود إلا للتمثيل على الأقيسة الفاسدة ، وفي هذه الحالة كان يستخدم حدودا كلية مثل إنسان ، حيوان ، قرس . أما الأقيسة الضحيجة فقد عبر عن حدودها بحروف أى متغيرات^(١) ، وهذه الصورة الأرسطية للقياس صورة قضية لزومية. أى شرطية متصلة تعبر المقدمتان مرتبطتين بواو العطف عن مقدمها وتعبير النتيجة عن التالي^(٢) .

ولا شك أن إدخال المتغيرات فى المنطق كان - على حد تعبير لوكاشيفتش - من أعظم مبتكرات أرسطو التى لم ينتبه إليها أحد من الفلاسفة أو اللغويين . وكان الاسكندر الأفروديسى أول من قال صراحة أن أرسطو صاغ أقيسته من أحرف حتى يبين أن النتيجة لا تلزم عن مادة المقدمتين ، بل تلزم عن صورتيهما واجتماعهما^(٣) .

وثمة شارح آخر تنبه إلى هذه المسألة وهو يوحنا فيلوبونوس حيث أدرك أهمية المتغيرات ومغزاها عند أرسطو . فهو يرى أنه استخدمها لكى يبين بالأمثلة كيف يمكن عكس المقدمات جميعا ثم وضع بعض القواعد الكلية الخاصة بالعكس مستخدما فى ذلك الحروف وذلك لأن القضية الكلية يدحضها مثال واحد تكذب فيه ، ولكن البرهنة على صدقها لا تكون إلا بالنظر فى كل أحوالها الجزئية (وهذا أمر لا نهاية له وهو من ثم ممتنع) ، أو بالرجوع إلى قاعدة كلية بيته . ويصوغ أرسطو مثل هذه القاعدة من حروف ، وللقارئ أن يعوض عن الحروف بما شاء من الحدود المعنية^(٤) .

ولا شك أن هذه الرمزية سواء فى استخدام أرسطو للمتغيرات أو استخدامه لبعض الثوابت بالإضافة إلى تلك الصورة الشرطية اللزومية التى وضحت فى أمثله القياسية دون هذه الصورة الاستدلالية التى تضع القياس فى ثلاثة أسطر متتابعة وأمام النتيجة علامة

(١) أرسطو ، التحليلات الأولى ، م ١ - ف ٤ - ص ٢٥ ب (٣٩ - ٤٠) ، ص ٢٦ ب (١ - ٣) ، الترجمة العربية ، ص ١١٣ - ١١٤ .

(٢) وانظر : محمود زيدان ، المنطق الرمزي نشأته وتطوره ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعات ، الطبعة الثالثة ١٩٧٩ م ، ص ٣٨ .

(٣) Alexandri, In Aristotelis Analyticorum Priorum librum commentarium, ed. M. Wallies, Berolini, (٣) 1833, p. 53.

نقلا عن : لوكاشيفتش ، نظرية القياس الأرسطية ، ص ٢٢ .

(٤) Ioannis Philoponi, In Aristotelis Analytica Priora commentaria, ed. M. Wallies, Berolini, 1905, p.46.

نقلا عن : لوكاشيفتش : نظرية القياس الأرسطية ، ص ٢١ .

إذن كما شاع في كتب المنطق التقليدية، منذ أن استخدم هذه الطريقة الإسكندر الأفروديسي في أواخر القرن الثاني وأوائل الثالث قبل الميلاد^(١) - نقول أن هذه الصورة الأرسطية - دون الصورة التقليدية - هي ما تقترب من الصورة الرمزية الحديثة للمنطق، ويرجع إتيان هذا التمييز بين الصورتين الأرسطية والتقليدية إلى المنطقي البولندي يان لوكاشيفتش نهاية القرن الماضي المنطقي الألماني H. Maier حينما رأى أن اللغة المنطقية الأرسطية وضعت بصورة أكثر ملائمة لطبيعة القياس، ولم تكن الكتب الشائعة للمنطق في نظره أمينة في نقل هذه الصورة القياسية الأرسطية^(٢).

ولقد امتلك لوكاشيفتش أداة توضيح هذا التمييز من المنطق فاستطاع وضع نظرية القياس في صورة استنباطية كاملة فكشف عن تلك النظرية بوصفها نسقا استنباطيا . وإذا ما وضعنا في الاعتبار هذه الملامح العامة للقياس الأرسطي التي كشف عنها المناطق من خلال نص أرسطو، لاستطعنا بعد ذلك تلمس جوانب هذه النظرية، ولنبدا من معرفة أشكال القياس، والتمييز الأرسطي بين ثلاثة منها .

(ب) أشكال القياس :

من الملامح التقليدية للحديث عن القياس، الحديث عن أشكاله، ورغم أن هذا الأمر لا يدخل في صميم المعالجة الحديثة إلا أن له أهمية تاريخية، بالإضافة إلى أهميته في مساعدتنا للكشف عن الصورة الاستنباطية التي عالج بها أرسطو نظريته . وقد ميز أرسطو بين ثلاثة أشكال على أساس اختلاف وضع الحد الأوسط في المقدمتين، « لأننا إذا أردنا أن نبرهن على ثبوت أ ب بطريق القياس، فينبغي أن نأخذ شيئا مشتركا بينهما وذلك ممكن على أنحاء ثلاثة، فإما أن نحمل أ على ج ونحمل ج على ب، وإما أن نحمل ج على الاثنين، وإما أن نحمل الإثنين على ج^(٤) . ويلزم

(١) لوكاشيفتش، نفس المرجع، ص ٣٦ - محمود زيدان، المرجع السابق، ص ٢٨ .

(٢) انظر: لوكاشيفتش، نظرية القياس الأرسطية، الترجمة العربية، ص ١٣ - ١٥ .

(٣) Maier (H.), Die Syllogistik des Aristoteles, 2 vols., Tubingen, 1896 - 1900, II, 1, p. 74.

Dumitriu (A.), op. cit., p. 184.

(٤) Aristotle, Prior Analytics, B. I, Ch. 23, p. 40 b - 41 a; Eng. trans. by A. J. Jenkinson, in "Great Books

of the Western World", P. I, p. 57.

وقارن، الترجمة العربية، نفس المواضع، ص ١٧٦ - ١٧٨ . وكذلك : لوكاشيفتش، نفس المرجع السابق، ص ٣٩ .

من ذلك أن أ هو المحمول وأن ب هو الموضوع في النتيجة التي نريد إثباتها عن طريق القياس ، والحد الأوسط يكون في الشكل الأول هو موضوع المقدمة^(١) الكبرى ، ومحمول المقدمة الصغرى^(٢) . وفي الشكل الثاني يكون محمول المقدمتين معا^(٣) . وفي الشكل الثالث موضوعهما معا^(٤) .

أما الضروب في تلك الأشكال الثلاثة فتنتج من اختلاف كم وكيف مقدمات القياس ونتيجته . ولقد أغفل أرسطو الحديث عن شكل رابع تبعا لاحتمالات وضع الحد الأوسط ، ولكنه قدم في فصل لاحق من التحليلات الأولى ، برهانا استخدم فيه قياسا من الشكل الرابع^(٥) .

وقد أخذ هذا الشكل من المناقشات بين المناطق ما لا يمكن حصره ، فمسألة إثباته لأرسطو أو لجالينوس أو رفضه تماما أخذت من المناطق الكثير من المناقشات طوال العصر الوسيط ومطلع العصر الحديث^(٦) . ولقد حسم لوكاشيفتش الأمر مؤخرا حينما أكد أن أرسطو كان يعلم ويقبل كل أضرب الشكل الرابع لأن رفضها خطأ منطقي لا ينسب إلى أرسطو ، وقد كان خطؤه الوحيد أنه لم يفصل الحديث عنه في عرضه المنهجي لأشكال القياس . وقد أدخل ثاوفرستس تغييرا بسيطا في تعريف أرسطو الشكل الأول فاحتوى الشكل الرابع . فبدلا من القول أن الشكل الأول يكون فيه الحد الأوسط موضوع المقدمة

(١) لاحظ أن استخدام كلمة المقدمة (كبرى أو صغرى) ليس واردا في هذا الموضع من نص أرسطو ، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل ، فهو كان يستخدم كلمة الحد *Horus* ومعناها في اليونانية كعنى اللفظ اللاتيني "Terminus" وهو بمعنى الطرف أو المنتهى (انظر : لوكاشيفتش ، نفس المرجع السابق ، ص ١٦) ، وتستخدم لفظ المقدمة هنا بدلا من الحد لتيسير الفهم على حسب ما هو شائع .

(٢) Aristotle, *Prior Analytics*, B. I, Ch. 23, p. 40 b - 41 a, Eng. trans. by A. J. Jenkinson, in "Great Books of the western world". Vol. 8, p. I, p. 57.

وقارن ، الترجمة العربية ، نفس المواضع ، ص ١١٣ - ١١٨ .

(٣) Aristotle, *op. cit.*, B. I, Ch. 4, p. 25 b - 26 a, Eng. trans., pp. 40 - 41.

وانظر نفس المواضع بالترجمة العربية ، ص ١١٨ - ١٢٤ .

(٤) Aristotle, *op. cit.*, B. I, Ch. 6, pp. 28 a (10) - 29 a, Eng. trans., pp. 42 - 43.

وانظر نفس المواضع بالترجمة العربية ، ص ١٢٤ - ١٢٩ .

(٥) Aristotle, *op. cit.*, B. I, Ch. 28, p. 44 a (10 - 35), Eng. trans., pp. 61 - 62.

وانظر نفس المواضع بالترجمة العربية ، ص ١٩١ - ١٩٢ .

ولوكاشيفتش ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٩ - ٤٠ .

(٦) انظر : ملخص هذه المناقشات في : عبد الرحمن بدوي ، المنطق الصوري والرياضي ص ٢٠٠ - ٢٠٣ .

الكبرى وعمول الصغرى وهو قول أرسطو ، قال ثاوفراسطس على سبيل التعميم ان الشكل الأول يكون فيه الحد الأوسط موضوعا فى واحدة من المقدمتين وعمولا فى الأخرى . وكرر الإسكندر هذا التعريف الذى ربما أخذه عن ثاوفراسطس . ويبدو أنه قد أدرك الفرق بينه وبين وصف أرسطو للشكل الأول . والحل الذى جاء به ثاوفراسطس لمسألة أشكال القياس يستوى مع إضافة شكل جديد^(١) .

وعلى ذلك فقد ميز شراح أرسطو الأوائل هذا الشكل الرابع للقياس . وفى تقديرنا أنه ان لم يكن أرسطو قد عرض لهذا الشكل تفصيلا ، فقد عرضه ضمنا فى الشكل الأول ، فوضع الحد الأوسط فى الشكل الرابع عكس وضعه فى الشكل الأول ، ولا يمكن أن يضيع إدراك هذا الاحتمال عن أرسطو ، ولعله تصور أنه احتمال واضح لا يحتاج لشرح أو توضيح .

والدليل على ذلك أن أرسطو - كما كشف عن ذلك لوكاشيفتش - وكما يؤكد نصه فى التحليلات الأولى قد استخدم ضروبا من القياس تنتمى لهذا الاحتمال الرابع من أشكال القياس . ويبدو أن أرسطو حينما أورد بعد عرضه المجمع لأشكال القياس قوله « أن كل قياس إنما يكون بواحد من هذه الأشكال الثلاثة » عنى أن جميع احتمالات الضروب فى الأشكال الثلاثة تنتمى إلى هذه الأشكال ، كما عنى أنه إذا كان ثمة احتمالات لأضرب قياسية أخرى لا تدخل ضمن هذه الأشكال فإنها تكون بواحد من هذه الأشكال . أضف إلى ذلك أن نظرية القياس الأرسطية تقوم أساسا على التمييز بين الشكل الأول باعتباره أكمل وأتم الأشكال وبين الأشكال الناقصة التى فيها كل ضروب الشكل الثانى والثالث حيث يرهن على صحتها وسلامتها ردها إلى الشكل الأول ، وهذا يعنى أنه إذا كان ثمة شكل رابع يتركه أرسطو ، فلا داعى للحدوث عنه تفصيلا خاصة وأنه يمكن رده إلى الشكل الأول ببساطة أكثر عن طريق الرد المباشر نظرا لوجود الحد الأوسط فى مقدمتيه عكس وجوده فى الشكل الأول .

ومن هنا فقد يكون قصر تمييز أرسطو للأشكال الناقصة على الشكلين الثانى والثالث بضروبيهما كان لبيان أن ضريبن من ضروبيهما لا ترد مباشرة إلى الشكل الأول عن طريق قوانين العكس ، بل ترد بطريق غير مباشر عن طريق براهين الخلف ، أما ضروب الشكل

(١) لوكاشيفتش ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٣ - ٤٤ .

الرابع. ما ذكره أرسطو منها وما لم يذكره ، فترد جميعا إلى الشكل الأول عن طريق قوانين العكس^(١) : ويجب التنويه هنا إلى أن هذه الأشكال التي قدمها أرسطو كانت أشكالا حملية تعتمد على رابطة التضمن أو حمل المحمول على الموضوع . وقد وضع أرسطو شروطا معينة لصدق أو لصحة الاستنباط في كل شكل من تلك الأشكال على حسب وضع الحد الأوسط في كل شكل ، كما راعى في هذه الشروط كم القضايا وكيفها فتحدث عن ما لخصه شراحه من المناطق في مجموعات ثلاث ، هي شروط التركيب ، وشروط الاستغراق (وهذه الشروط تعنى مراعاة ضبط الناحية الكمية الماصدية في مقدمات القياس ونتيجته) ، وشروط الكيف (وهذه تعنى مراعاة استخدام السلب والإيجاب في عملية الحمل في المقدمات والنتيجة) .

وقد كان هذا التقسيم لقواعد القياس بعيدا عن ذهن أرسطو رغم حديثه عن هذه الشروط والقواعد بشكل عام^(٢) .

ولم يفرد أرسطو بحثا مستقلا عن الأقيسة الشرطية ، كما لم يفرد بحثا مستقلا عن القضايا الشرطية لأنه اعتبر الحملية النوع الأساسى للقضية ، والقياس الحملى النوع الأساسى للبرهان^(٣) وكان أول من ميز بين الأقيسة الحملية والشرطية من تلاميذه ، ثاوفراسطس وأوديموس .

ثم جاء المنطق الرواقى فتوسع في بحثها ، وكان إسهامهم في هذا الجانب يضارع إسهام أرسطو في تأسيس القياس الحملى^(٤) .

والحق أنه رغم أن أرسطو لم يفرد للأقيسة الشرطية أى أبحاث مستقلة ، إلا أنه قدم للمناطق من بعده مادة البحث فى « الشرطيات » ، فقد صاغ القياس الحملى فى صورة

(١) انظر « أرسطو » ، التحليلات الأولى ، م ١ - ف ٧ - ص ٢٩ أ (٣١) ، حيث يقول « أن القياسات التى ليست بكاملة إنما تكمل إذا صيرت إلى الشكل الأول ، وذلك على وجهين ، أما بقول جزم وأما بالخلف » ، الترجمة العربية ص ٣٠ وما بعدها .

وانظر : لوكاشيفتش ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٢ وما بعدها .

Aristotle, op. cit., B. I, Ch. 27 - 28 - 29, pp. 43a - 46a, Eng. trans., pp. 60 - 63.

(٢)

وانظر نفس المواضع فى الترجمة العربية ، ص ١٨٧ - ١٩٥ .

(٣) محمود زيدان ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٤) انظر : عبد الرحمن بدوى ، المنطق الصورى والرياضى ، ص ٢١٢ .

قضية شرطية متصلة ، تعبر المقدمتان - كما قلنا - مرتبطتين بواو العطف عن « مقدم القضية الشرطية » وتعبر النتيجة عن « التالى » فيها . فهو يقول « حين يرتبط ثلاثة حدود أحدهما بالآخر بحيث يكون الأخير محتوى فى الأوسط كاحتواء (الجزء) فى الكل ، والأوسط محتوى فى الأول أو مستبعدا منه كاحتواء (الجزء) فى الكل أو استبعاده منه ، فإن الحدين المتبايعين يجب أن يرتبطا فى قياس تام .. إذا كان أ محمولا على كل ب ، و ب محمولا على كل ج ، فإن أ يجب أن تحمل على كل ج »^(١) . ولنلاحظ الرابطة فى ذلك القياس فهى « إذا ... إذن ... » وهى الرابطة التى عبر عنها منطقة الرواقية بالشرطيات ، وعبر المحدثون عنها باللزوم .

ومن هذه النقطة بالذات يمكن النظر فى نظرية القياس على أنها نسق استنباطى بها كافة شروط النسق .

ثالثا - القياس كنسق استنباطى :

فلقد نظر لو كاشيفتش إلى « نظرية القياس الأرسطية » باعتبارها نسقا استنباطيا ينطبق عليه نفس مبادئ أى نسق من شأنه أن يكون استنباطيا وجاءت محاولته تلك جديرة بالاعتبار من قبل كل المهتمين بالمنطق الأرسطى والباحثين فى نظرية العلم لديه ، وتميزت بأنها لم تهمل مطالب منطق أرسطو ولم تتعد عن نصوصه مطلقاً وأشار صاحبها إلى ما فى النظرية - من هذا المنظور الحديث - من قصور . ولكى نفهم هذه المحاولة ونقيّمها تبعا لما نراه من نص أرسطو . وتبعا لمطالب المنطق الحديث ، لا بد أن نتساءل عن معنى « الاستنباط » أو عن مفهوم « النسق الاستنباطى » كما يراه المنطق الصورى الحديث .

(أ) معنى النسق الاستنباطى بين المنطق والرياضيات :

جاء أول نسق استنباطى واضح المعالم عرفته البشرية على يد إقليدس فيما يعرف بالهندسة الإقليدية ، وأكد المهتمون بدراسة هذا النسق الإقليدى أن إقليدس قد وضعه مستفيدا من منطق أرسطو خاصة نظريته فى البرهان حيث أن كل برهان عنده يبدأ بثلاثة عناصر هى التعريفات definitions والبدهييات axioms والفروض Hypotheses وكان اهتمام أرسطو فى إعطاء الأمثلة على ذلك من الهندسة واضحا ، فما سماه إقليدس « أفكارا عامة »

(١) محمود زيدان ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

كانت هي « المبادئ » أو « البديهيات » عند أرسطو ، وما سماه إقليدس « مصادرات » كانت تقريبا هي « الفروض » عند أرسطو^(١) .

ومن هذه المبادئ والمصادرات وتلك التعريفات يمكن استنباط قضايا هي « النظريات » ويتضح من ذلك أن أرسطو وضع الأسس لهذا النسق الاستنباطي الذي طبقه إقليدس بوضوح في الهندسة ، فأوضحت من ذلك التاريخ علما استنباطيا .

وما يقصده المناطقة المحدثون بالنسق الاستنباطي قريبا من هذا النسق الهندسي ؛ إذ أن النسق المنطقي يتألف من مقدمات معينة ونتائج تلزم عن تلك المقدمات وفق قواعد معينة ، وتضم المقدمات مجموعة من الأفكار الأولية أو اللامعرفات ، وعددا من التعريفات وبعض المسلمات أو المصادرات ، وهذه هي نفس الملائع العامة للنسق الاستنباطي في الهندسة^(٢) . وقد كان أشهر نسق استنباطي منطقي هو ذلك النسق الذي قدمه رسل ووايتهد في كتابهما برنكيبا ماثماتيكا Principia Mathematica^(٣) .

وقد عرف رسل الاستنباط قائلا « أنه العملية التي تنتقل بواسطتها من معرفة قضية كمقدمة إلى معرفة قضية أخرى كنتيجة ، وأن يستلزم هذا الانتقال وجود علاقة أو علاقات معينة بين المقدمات كأساس للوصول إلى النتيجة ، والعلاقات المنطقية متعددة وأكثرها أهمية علاقة التضمن أو ما نعبر عنها بقياس شرطي متصل^(٤) » ولقد كانت هذه العلاقة هي الأساسية والوحيدة في المنطق الأرسطي والتقليدي ولكن رسل صرح بأن حساب القضايا يقدم لنا علاقات منطقية أخرى ، كما قدم نماذج من الاستنباط غير القياس .

وإذا كان رسل واضع النسق الاستنباطي المنطقي الحديث يصرح بأن القياس أحد

(١) محمود زيدان ، نفس المرجع السابق ، ص ٣ - ٣١ .

(٢) انظر : محمد مهراڤ ، مقدمة في المنطق الرمزي ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٣) انظر في شرح هذا النسق : Ambrose "A." & Lazerowitz "M." ،

Fundamentals of Symbolic Logic, Holt, Rinehart & Winston inc., New York, 1948, pp. 144 ff.

وأیضا : محمد مهراڤ ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ وما بعدها .

وكذلك : Basson "H.A." & O'connor "D. J."، Introduction to Symbolic Logic, University-Tutorial press, London, 1965, p. 94 ff.

Ibid.

(٤)

نماذج الاستنباط فلا شك أنه من الجائز لنا أن ننظر هذه النظرية من هذا المنظور الحديث وإن لم يكن هذا النسق بعيدا عن فهم أرسطو ، فهو - كما قلنا من قبل - واضح أسس النسق الاستنباطي الذي أقيمت عليه الهندسة نسقا استنباطيا ، وكل الجديد الذي قدمه لوكاشيفتش هو استخدام اللغة المنطقية الرمزية الحديثة ، والأدوات المنطقية الحديثة في الكشف عن هذا النسق الذي وضعه أرسطو برغم ما يقال عن أنه أدرك عناصر النسق الاستنباطي ولم يجعل من منطقته نسقا استنباطيا^(١) إذ كيف يدرك - كما يقولون - عناصر النسق دون أن يفكر في وضع منطقته على هيئة نسق !!

(ب) مقدمات النسق :

١ - الأفكار الأولية :

استخدم أرسطو الرموز التي يسميها المحدثون من المناطقة بالمتغيرات Variables أي تلك الرموز التي ليس لها معنى محدد ويمكن الاستعاضة عنها بأي شيء محدد المعنى وإن كان المنطقة الآن يميزون بين متغيرات حدية أي تدل على حدود ، ومتغيرات قضائية أي تدل على قضايا^(٢) ، فإن أرسطو استخدم دائما النوع الأول منها فقط فكان يعبر عن الحدود برموز هي الأحرف الهجائية^(٣) ، كما استخدم في مواضع قليلة النوع الثاني حيث استخدم نفس الأحرف الهجائية لترمز إلى قضايا وليس إلى حدود حين أثبت أن ما هو ضروري ينتج عما هو ضروري ، وأن الممكن ينتج عنه الممكن ، وأن القضية الضرورية أو الممكنة لا يلزم عنها قضية مستحيلة قائلا :

« إذا كان أ محمولا على ب ، و ب محمولا على ح ، فإن أ محمولا على ح وإذا كانت كل منهما ممكنة فالنتيجة ممكنة وإذا وجب علينا أن نعبر عن المقدمات بالحرف أ والنتيجة بالحرف ب ، فإنه لا ينتج فقط أنه إذا كان أ ضروريا يكون ضروريا ، بل وينتج أيضا أنه إذا كان أ ممكنا يكون ب ممكنا . وما دمتا برهننا على ذلك فمن الواضح أنه إذا قمنا بفرض خاطئ لكنه ليس مستحيلا فإن نتيجة الفرض سوف تكون خاطئة لكنها لن تكون مستحيلة

(١) محمود زيدان ، نفس المرجع السابق ، ص ٣١ - ٣٢ وأبضا ص ٢٧٤ .

(٢) محمد مهران ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣) انظر : أرسطو ، التحليلات الأولى ، م ١ - ف ٤ - وما بعده - ص ٢٥ ب وما بعدها ، الترجمة

العربية ، ص ١١٣ وما بعدها .

إذا كان أ خاطئا لكنه غير مستحيل ، وإذا كان ب نتيجة أ ، فإن ب خاطئ لكنه ليس مستحيلا (١) .

أما الثوابت Constants التي يعنى بها المناطق الرموز الثابتة المعنى أى التي يظل معناها دون تغير مهما تغير السياق الذي ترد فيه ، فقد استخدم أرسطو القليل منها ، فأشار إلى ثابت « السلب أو النفي - Negation » حين وضع قواعد التقابل المتناقضة والمتضادة ، واستخدم « الربط أو العطف Conjunction » كما استخدم « التضمن أو اللزوم Implication » وإن لم يدرسهما دراسة خاصة (٢) .

وقد حلل لو كاشيفتش نظرية القياس الأرسطية باعتبارها نسق من القضايا الصادقة الخاصة بالثوابت « كل ... » « A » أى الكلية الموجبة ، و « كل ... ليس أو لا واحد .. » « E » أى الكلية السالبة ، « بعض .. » « I » أى الجزئية الموجبة و « بعض .. ليس » « O » أى الجزئية السالبة (٣) .

وبين تلك الثوابت جميعا ، كان ثابت اللزوم (أو التضمن) أكثرها استخداما عنده حيث أن القضايا اللزومية في نسقه هي إما قوانين العكس أو قوانين مربع التقابل (ورغم عدم ورودها في التحليلات الأولى) ، وكذلك الأقيسة ، فقوانين العكس قضايا لزومية بسيطة مثل « إذا كان أ ينتمى إلى كل ب ، فإن ب ينتمى إلى بعض أ » (٤) ومقدم هذه القضية اللزومية هو « أ ينتمى إلى كل ب » وتاليها هو « ب ينتمى إلى بعض أ » . وتعتبر هذه القضية اللزومية صادقة بالنسبة لكل قيم المتغيرين أ ، ب . كما أن الأقيسة الأرسطية كلها قضايا لزومية كما قلنا من قبل - ونموذجها إذا كان ق و ك كانت ل « حيث ق ، ك هما المقدمتان ، والنتيجة ل هي التالي (٥) .

٢ - التعريفات :

وتقوم التعريفات في أى نسق استنباطي على أساس التمييز بين ثوابت أولية في

(١) عمود زيدان ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٩ .

وانظر : أرسطو ، نفس المرجع ، م ١ - ف ١٥ - ص ٣٤ أ (٣٥ - ٤٠) ، ص ١٥١ - ١٥٤ .

(٢) عمود زيدان ، نفس المرجع ، ص ٣٠ .

(٣) لو كاشيفتش ، نفس المرجع ، ص ٣٥ .

(٤) نقيبه ، ص ٣٥ .

(٥) نفسه .

النسق تفترض دون تعريف ، وبين ثوابت يمكن تعريفها من خلال تلك الثوابت الأولية .

ويمكن أن نميز عند أرسطو - كما ذهب لوكاشيفتش - في تلك الثوابت السابقة بين ثوابت أولية و ثوابت يمكن تعريفها بواسطة الأخرى . وهذه الثوابت الأولية من الثوابت الدالة على القضايا الأربع هي : A (بأى ينتمى إلى كل) و I (أى ينتمى إلى بعض) (1) ويمكن أن نضيف إليهما ثابت السلب ، الذى لم يشر إليه لوكاشيفتش رغم أنه استخدمه في تعريف الثابتين E, O؛ وعلى أساس التسليم بتلك الثوابت الأولية الثلاثة يمكن أن نعرف ثابت (أى ينتمى إلى لا واحد) و ثابت O (أى لا ينتمى إلى بعض) . يمكن أن نعرف العلاقة (الثابت) A بواسطة (الثابت) O ونعرف العلاقة (الثابت) I بواسطة العلاقة (الثابت) E ورغم أن أرسطو لا يقدم هذه التعريفات فى نسقه إلا أنه يستخدمها على سبيل الحدس فيقيم عليها براهينه (2) .

وعلى سبيل المثال فإن أرسطو قد اعتبر سلب القضية « ب ينتمى إلى بعض أ » مكافئا للقضية « ب ينتمى إلى لا أ » فى ذلك البرهان بالخلف على عكس المقدمة الجزئية الموجبة حيث يقول « إذا كان أ ينتمى إلى بعض ب ، فإن ب ينتمى بالضرورة إلى بعض أ ، لأن ب إذا كان ينتمى إلى لا أ ، فإن أ ينتمى إلى لا ب » (3) .

أما تعريف العلاقة (الثابت) A بواسطة العلاقة (الثابت) O فليس غريبا على أرسطو ، فقد قال الاسكندر الأفروديسى صراحة ، أن العبارة « لا ينتمى إلى بعض » و « لا ينتمى إلى كل » مختلفتان لفظا فقط ولكن معنيهما متكافئان (4) .

٣ - المسلمات :

وهى مجموعة من الصيغ التى يفترضها صاحب النسق المنطقى دون برهان ، ويتم على أساسها البرهنة على غيرها من الصيغ أو هى فئة القضايا التى نسلم بصحتها تسليما ونتخذها أساسا لاقامة البرهان على غيرها من القضايا (5) ، ويشترط أن تكون هذه

(١) نفسه ، ص ٦٦ .

(٢) نفسه .

(٣) Aristotle, Prior Analytics, B. I. Ch. 2, 250 a "20-24", Eng. trans., p. 40..

(٤) لوكاشيفتش ، نفس المرجع السابق ، ص ٦٦ - ٦٧ .

(٥) محمد مهراڻ ، نفس المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

المسلمات كافية للبرهنة على كل قضايا النسق بعد ذلك ، كما يشترط أن تكون هذه المسلمات متسقة فيما بينها فلا تبرهن على قضية ونقيضها في نفس الوقت أو لا يجب أن يشتق منها قضية ونقيضها داخل النسق ، وإلا كان بالنسق تناقضات ، كما يشترط أن تكون كل مسلمة منها مستقلة عن الأخرى وذات فائدة في النسق ، بمعنى ألا تكون إحداها ممكنة البرهنة عليها من خلال الأخريات وإلا كان وجودها حشوا زائدا لا قيمة له داخل مسلمات النسق^(١) .

ولقد أدرك أرسطو هذه الشروط خاصة شرط استقلال تلك الثوابت الواحدة منها عن الأخرى^(٢) .

وعند أرسطو يمكن أن تبني نظرية القياس بأكملها على مسلمات أربع ، ذلك إذا وضعنا في الاعتبار تمييزه السابق بين الأقيسة الكاملة والناقصة حيث كانت الأقيسة الكاملة التي يقبلها هي أضرب الشكل الأول الأربعة Barbara - Celarent - Darii - Ferio ولما كان أرسطو قد رد الضريين Darii - Ferio أي الثالث والرابع إلى الضريين Barbara - Celarent - أي الأول والثاني^(٣) ، فهو يأخذ هذين الضريين من المسلمات ، وقد أصاب أرسطو حينما رأى أننا لا نحتاج إلى التسليم بأكثر من شكلين من القياس لبنى عليهما النظرية بأكملها^(٤) .

ولكن لو كاشفتش لم يعتبر أن الضرب الثاني Celarent من المسلمات ، واستبدله في عرضه للنظرية بالضرب Datisi وهو ثالث ضروب الشكل الثالث^(٥) ، على حين أن أرسطو نفسه قد اعتبره - كما قلنا - هو والضرب الأول من الشكل الأول أيضا ما يمكن من خلاهما البرهنة على بقية أشكال القياس ، ويبدو أن لو كاشفتش فعل ذلك لكي تكون المسلمات متصفة بصفة الاكتمال وتبرهن على جميع المبرهنات في النسق .

ولقد نسي أرسطو في عرضه للنظرية - كما يقول لو كاشفتش بحق - أن يورد قوانين

Basson "H.A." & O'Conner "D.J.", op. cit., pp. 70-71.

(١)

Ambrose "A." & Lazerowitz "M.", op. cit., pp. 148-149.

وأبضا:

(٢) ياسين خليل ، منطق المعرفة العلمية ، ص ٢٤٩ .

Aristotle, Prior Analytics, B. I. Ch. 4, p. 26b "30-32", Eng. trans., pp. 41-45.

(٣)

(٤) لو كاشفتش ، نفس المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٥) نفسه ، ص ٦٧ .

العكس التي يستخدمها لرد الأضراب الناقصة إلى الكاملة ، رغم أنها بالطبع تنتمي إلى نظريته ولا يمكن البرهنة عليها بواسطة الأقيسة . وقد حل لوكاشيفتش الإشكال الذي يترتب على وجود هذه القوانين داخل النسق دون برهان حينما أثبت أن قوانين العكس الثلاثة عند أرسطو لا تحتاج لافتراض مسلمات جديدة إذ يمكن البرهنة على إحداها وهو عكس الجزئية الموجبة دون افتراض مسلمة جديدة^(١) ، كما يمكن اعتبار قواعد العكس الأخرى من قواعد الاستنتاج في النسق^(٢) وهناك مسلمتان أخريان لا بد من أخذهما في الاعتبار ، وإن لم ينص عليهما أرسطو بصراحة وهما قانونا الذاتية : « أ ينتمي إلى كل أ » و « أ ينتمي إلى بعض أ » .

وعلى ذلك تكون مسلمات النسق الاستنباطي لنظرية القياس أربعة مسلمات هي :

- ١ - أ ينتمي إلى كل أ .
- ٢ - أ ينتمي إلى بعض أ .
- ٣ - إذا كان أ ينتمي إلى كل ب ، وكان ب ينتمي إلى كل ج . فإن أ ينتمي إلى كل ج - Barbara .

٤ - إذا كان أ ينتمي إلى كل ب ، وكان ج ينتمي إلى بعض ب ، فإن أ ينتمي إلى بعض ج - Datisi ومن المستحيل تقليل عدد المسلمات داخل هذا النسق عن ذلك^(٣) .

(ج) قواعد الاستنتاج : Rules of Inference

١ - قاعدتا الاستبدال والاستدلال :

أدرك أرسطو أن البرهنة على الأقيسة الناقصة يتم على أساس افتراض تلك المسلمات بالإضافة إلى قواعد الاستنتاج ، إذ لا تتم عملية الاستنباط إلا وفق قواعد معينة تسمى بقواعد الاستنباط والبرهنة على أية نظرية من نظريات النسق إنما تتم بالطبع وفق هذه القواعد^(٤) ، ومن خلال ما ذكرناه من مقدمات .

وقد استخدم أصحاب نسق البرنكييا قاعدة تسمى بالاستبدال وهي إما استبدال متغير

(١) نفسه ، ص ٩٥ .

(٢) نفسه ، ص ٧٢ ، ص ٨٢ .

(٣) نفسه ، ص ٦٧ .

(٤) محمد مهران ، نفس المرجع ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

بمتغير آخر ، أو استبدال متغير بدالة^(١) ، وهذه قاعدة تسهل كثيرا عملية البرهنة ، وقد استخدمها لوكاشيفتش وأسمائها التعويض في صياغته للنظرية الأرسطية صياغة رمزية وعرفها بأنها قاعدة تسمح لنا بوضع العبارات الدالة مكان المتغيرات على أن نضع العبارة الدالة الواحدة مكان المتغير عينه أينما وجد^(٢) ، وهذا ما يسميه أصحاب البرنكيا بالاستبدال الموحد Rules of uniform substitution لكن أصحاب البرنكيا استخدموا أيضا ما أسموه بالاستبدال عن طريق التعريف أى استبدال عبارة بما يكافئها من حيث التعريف .

أما القاعدة الثانية من قواعد الاستنتاج فهي ما أسماه أصحاب البرنكيا بالاستبدال وهى تسمى أحيانا بقاعدة الفصل ، ومؤدى هذه القاعدة أنه إذا كانت لدينا مصادرة أو نظرية أقيم البرهان عليها ولتكن « ق » ، وكانت « ق - ك » ، لكان من الممكن تقرير « ك » بوصفها نظرية مستقلة صادقة^(٣) .

ولقد استخدم لوكاشيفتش هذه القاعدة أيضا فى صياغته للنسق الأرسطى معتمدا على أنها قاعدة عرفها الرواقيون وسموها Modus ponens وهى بنفس المعنى الحديث ، حيث تنص على أنه إذا قررنا قضية لزومية ، وكان مقدها يستلزم تاليها ، وكان مقدها صادقا لأمكن تقرير تاليها ونفصله عن المقدم ونعتبره قضية جديدة مستقلة^(٤) .

وقد استخدم أرسطو فى البرهنة على الأقيسة الناقصة قواعد العكس وبراهين الخلف ، وبراهين أخرى أسمها ببراهين الإخراج echesis والحق أن البراهين على الأقيسة الناقصة فى النسق بواسطة عكس إحدى المقدمتين هى أبسط البراهين التى استخدمها وأكثرها معا^(٥) كما أننا لسنا بحاجة إلى غير براهين العكس وبراهين الخلف لرد الأقيسة الناقصة إلى الأقيسة الكاملة^(٦) .

Ambrose "A." & Lazerowitz "M.", op. cit., p. 152.

(١)

وانظر أيضا : عزمى إسلام ، الامتدلال الصورى ، الجزء الثانى ، الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٢م ، ص ١٥٣ وما بعدها .

(٢) لوكاشيفتش ، نفس المرجع السابق ، ص ١١٠ ، ص ١٢١ .

(٣)

Ambrose "A." & Lazerowitz "M.", op. cit., pp. 154-155.

(٤) لوكاشيفتش ، نفس المرجع ، ص ١١٠ ، ١٢١ .

(٥) نفسه ، ص ٧٢ .

(٦) نفسه ، ص ٨٣ .

وعلى ذلك تكون القواعد التي استخدمها أرسطو للبرهنة على الأقيسة الناقصة في نظريته هي :

٢ - قواعد العكس :

(أ) عكس الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة : حيث « أن الموجبة الكلية لا تنعكس كهيئتها كلية ، ولكن جزئية^(١) ، فإن كانت « كل ب أ فإن بعض أ ب »^(٢) .

(ب) عكس الكلية السالبة إلى كلية سالبة : حيث « أن السالبة الكلية تنعكس بمحدودها وكهيئتها لا محالة ، فإن كان « لا شيء من أ ب فلا شيء من ب أ »^(٣) .

(ج) عكس الجزئية الموجبة إلى جزئية موجبة : « حيث أن المقدمات الجزئية تنعكس الموجبة منها لا محالة جزئية^(٤) ، لأنه « إن كان بعض ب أ فإن بعض أ ب »^(٥) .

٣ - قاعدة الرفع إلى المحال (أو برهان الخلف) :

ويلجأ أرسطو إلى هذه القاعدة إذا لم يستطع رد القياس الناقص إلى الأقيسة الكاملة بطريق العكس وهذا البرهان يعتمد على البرهنة على أن نقيض النتيجة في القياس الناقص قضية خاطئة ، فتكون هي نفسها صادقة والقياس صادق ، على أساس وضع نتيجة القياس الناقص كمقدمة مع مقدمة أخرى من مقدمات القياس الصحيحة ، فلا يتم إنتاج الأخرى كنتيجة وبالتالي يكون هذا القياس الجديد به خطأ ، والخطأ يكون من القضية التي افترضنا صحتها وهي نقيض النتيجة الأصلية ، فتكون هذه القضية خاطئة ونقيضها هو الصحيح ، وهذا النقيض هو القضية التي تمثل نتيجة القياس الأصلية^(٦) .

وتعني هذه الطريقة ببساطة أن البرهنة على أن نقيض نتيجة القياس المراد رده إلى الأقيسة الكاملة لا تتفق ومقدماته ، فتكون النتيجة الأصلية هي الصحيحة^(٧) .

(١) أرسطو ، التحليلات الأولى ، م ١ - ف ٢ - ص ٢٥ أ (٨٠٧) ، الترجمة العربية ص ١٠٩ .

(٢) نفسه ، ص ٢٥ أ (١٨ - ١٩) ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٣) نفسه ، ص ٢٥ أ (٤ - ٥) ، ص ١٠٩ .

(٤) نفسه ، ص ٢٥ أ (١٠) ، ص ١٠٩ .

(٥) نفسه ، ص ٢٥ أ (٢١) ، ص ١١٠ .

(٦) نفسه ، م ٢ - ف ١١ ، ص ٦١ أ (٢٠ - ٤٠) ، ص ٦١ ب (١٠ - ١) ، الترجمة العربية ، ص ٢٦٢ - ٢٦٤ .

(٧) أنظر : محمد مهران ، مدخل إلى المنطق الصوري ، ص ٢٥٩ .

وانظر محاولة للتعبير عن هذه القواعد رمزياً في : ياسين خليل ، نفس المرجع السابق ص ٦٠ .

(٥) المبرهنات :

يرهن أرسطو على الأقيسة الناقصة كما قلنا من خلال تلك المقدمات ، وعلى أساس قواعد الاستنتاج تلك .

ولما كانت عملية رد الأقيسة الناقصة إلى الكاملة عند أرسطو تتم على أساس قواعد العكس أو على أساس الخلف ، وتلك القواعد تخص نظريته وحدها دون سواها من النظريات الاستنباطية الأخرى ، فإننا سنقدم مثالا على البرهنة باستخدام قواعد العكس ، ومثالا آخر على البرهنة باستخدام يرهان الخلف . وبالطبع فإنه من المعلوم كما قلنا من قبل ، أن كل ضروب الأشكال الثاني والثالث يمكن أن يرهن عليها باستخدام قواعد العكس ، ماعدا ضربين من ضروبهما يرهن عليهما يراهين الخلف هما Bocardo ، Baroco .

المثال الأول : البرهان على الضرب Festino من الشكل الثاني .

وضع أرسطو البرهان على النحو التالي :

« إذا كان م يتمى إلى لا ن ، وكان م يتمى إلى بعض س ؛ فبالضرورة ن لا يتمى إلى بعض س . لأن المقدمة السالبة لما كانت قابلة للانعكاس ، فإن ن يتمى إلى لا م ، وقد سلمنا بأن م يتمى إلى بعض س ، وإذن ن لا يتمى إلى بعض س . فقد وصلنا إلى النتيجة بواسطة الشكل الأول » (١) .

وقد حلل لوكاشيفتش هذا البرهان الأرسطي قائلا : أنه مبني على مقدمتين ، إحداهما هي قانون عكس القضية السالبة : (١) إذا كان م يتمى إلى لا ن ، فإن ن يتمى إلى لا م . والمقدمة الثانية هي الضرب Ferio من الشكل الأول : (٢) إذا كان ن يتمى إلى لا م ، وكان م يتمى إلى بعض س ، فإن ن لا يتمى إلى بعض س . ومن هاتين المقدمتين علينا استنباط Festino المراد البرهنة عليه (٣) إذا كان م يتمى إلى لا ن ، وكان م يتمى إلى بعض س ، فإن ن لا يتمى إلى بعض س (٢) .

(١)

Aristotle, op. cit., B. I. Ch. 5, p. 27 a "32-37", Eng. trans., pp. 42.

وانظر نفس الموضوع من الترجمة العربية ، مع ملاحظة أن الترجمة العربية تستخدم أ ، ب ، ج للدلالة على الحدود فيه ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) لوكاشيفتش ، نفس المرجع ، ص ٧٣ .

وبالطبع فإن أرسطو قد وصل إلى هذا البرهان على هذا النحو - كما يقول لوكاشيفتش
 حدسنا وإن حللنا هذه الحدوس التي استخدمها للوصول إلى ذلك البرهان لوجدناها تنطوي
 على مقررتين Thesis من مقررات حساب القضايا ، إحداهما : هي قانون القياس الشرطي
 الذي يمكن التعبير عنها كالآتي : (٤) إذا كان (إذا كان ق ، كان ك) ، فإنه إذا كان
 (إذا كان ك ، كان ل) ، فإنه (إذا كان ق ، كان ل) (١) .

أما المقررة الثانية فهي تسمى في « برنكيبيا ماثماتيكا » بمبدأ العامل وهو الاسم الذي
 وضعه لها بيانو وهي : (٥) إذا كان (إذا كان ق ، كان ك) ، فإنه (إذا كان ق وكان
 ل فإن ك وإن ل) . وهي تعني أن لنا أن نضرب طرفي القضية في عامل مشترك ، أي
 أن لنا أن نضيف إلى القضية ق وإلى القضية ك قضية جديدة ل ، وذلك بواسطة حرف
 العطف « و » (٢) .

ولنبداً بالمقررة (٥) : لما كانت المتغيرات ق ، ك ، ل هي متغيرات قضائية ، فلنا أن
 نعوض (٥) عنها بمقدمات من المنطق الأرسطي . فإذا وضعنا « م ينتمي إلى لان » مكان
 ق ، ووضعنا « ن ينتمي إلى لام » مكان ك ، ووضعنا « م ينتمي إلى بعض س » مكان
 ل ، حصلنا من مقدم (٥) على قانون العكس (١) .

ولنا حسب قواعد الاستنتاج أن نفصل تالي (٥) باعتباره مقررة Thesis جديدة ،
 وهذه المقررة الجديدة صورتها ما يأتي :

(٦) إذا كان م ينتمي إلى لان ، وكان م ينتمي إلى بعض س ، فإن ن ينتمي إلى لام
 وإن م ينتمي إلى بعض س .

وبالنظر إلى تالي هذه المقررة الجديدة نجد هو نفس مقدم المقررة (٢) . إذن فلنا
 أن نطبق على (٦) وعلى (٢) قانون القياس الشرطي ، فنعوض عن ق بالقضية العطفية
 « م ينتمي إلى لان وكذلك م ينتمي إلى بعض س » ، ونعوض عن ك بالقضية العطفية
 « ن ينتمي إلى لام وكذلك م ينتمي إلى بعض س » ، ونعوض عن ل بالقضية « ن لا ينتمي

(١) نفسه .

(٢) لوكاشيفتش ، نفس المرجع ، ص ٧٣ - ٧٤ .

(٥) لاحظ أن هذا التعويض مباح تماماً حسب قواعد الاستبدال السابق الإشارة إليها في قواعد الاستنتاج .

إلى بعض س . . وتطبيق قاعدة الفصل مرتين نحصل من هذه المقررة الجديدة على الضرب Festino⁽¹⁾ .

وبالطبع فإنه من الممكن التعبير عن هذا البرهان بصورة رمزية كاملة كما يفعل المناطقة في نظرياتهم الاستنباطية الحديثة ، وقد فعل لو كاشيفتش ذلك⁽²⁾ ، لكن جاءت رموزه أكثر تعقيدا من الرموز المستخدمة في نسق « برنكييا ماثماتيكا » وقد فضلنا هنا الاكتفاء بالبرهان حسب الصورة الرمزية التي كان يستخدمها أرسطو ، ويسمح بها منطقته .

وعلى هذا النحو ، يمكن أن نحلل سائر البراهين التي تستخدم العكس ، فبالإمكان عن طريق قوانين العكس الثلاثة ، وهذين القانونين من قوانين حساب القضايا (قانون القياس الشرطي وقانون العامل مع تبديل وضع المتغيرات فيه) ، أن نبرهن برهنة تامة من الناحية الصورية على كل الأقيسة الناقصة عدا الضريين Bocardo-Baroco فهما يتطلبان مقررات أخرى من منطق القضايا⁽³⁾ .

المثال الثاني : البرهان على الضرب Baroco من الشكل الثاني بواسطة براهين الخلف :

لقد عبر أرسطو عن هذا البرهان على النحو التالي :

« إذا كان م ينتمي إلى كل ن ، ولكنه لا ينتمي إلى بعض س ، فبالضرورة ن لا ينتمي إلى بعض س ، لأنه إذا كان ينتمي إلى كل س ، وكان م أيضا محمولا على كل ن ، فإن م ينتمي بالضرورة إلى كل س ، وقد فرضنا أن م لا ينتمي إلى بعض س »⁽⁴⁾ .

وعادة ما يشرح هذا البرهان على أساس أننا نسلم بصدق المقدمتين « م ينتمي إلى كل ن » و « م لا ينتمي إلى بعض س » وبالتالي فلا بد أن تكون النتيجة « ن لا ينتمي إلى بعض س » صادقة ، لأنها لو كانت كاذبة لكانت نقيضتها « ن ينتمي إلى كل س » صادقة ، وهذه القضية الأخيرة هي نقطة الابتداء فيما نقوم به من رد ، ولأننا قد سلمنا بصدق المقدمة « م ينتمي إلى كل ن » ، فنحصل من هذه المقدمة مع القضية « ن ينتمي

(1) نفسه ، ص ٧٤ .

(2) انظر : استنباط مقررات نظرية القياس في صورتها الرمزية في : لو كاشيفتش ، نفس المرجع السابق ، ص

١٢٥ - ١٣٠ .

(3) لو كاشيفتش ، نفس المرجع ، ص ٧٦ .

(4) Aristotle, op. cit., B. I, Ch. 5, p. 27a (37-40), p. 27b (1-2), Eng. Trans., p. 42 .

(٤)

إلى كل س « على النتيجة » م ينتمى إلى كل س « بواسطة الضرب Barbara، ولكن هذه النتيجة كاذبة لأننا سلمنا بصدق تقيضها « م لا ينتمى إلى بعض س ». وعلى ذلك تكون نقطة الابتداء فى عملية الرد أى القضية « ن لا ينتمى إلى بعض س » لابد أن تكون صادقة^(١).

ويعتقد لو كاشيفتش أن هذا البرهان على ذلك النحو ليس كافيا وهو ليس برهانا بواسطة الرفع إلى المحال (أو الخلف). فأرسطو يصف البرهان بالخلف (أو اللامستقيم) فى مقابل البرهان المستقيم (أو الجزمى) بأنه البرهان الذى نضع فيه (أو نفترض فيه) ما نريد دحضه، أى دحضه برده إلى قضية نسلم بكذبها، فى حين أن البرهان الجزمى يبدأ من القضايا التى نقر بصدقها^(٢).

ويبدو من ذلك أنه إذا أردنا البرهنة على قضية بواسطة الرفع إلى المحال، فلا بد لنا من أن نسلم بسلبها ثم نستتج منها قضية ظاهرة الكذب. ولذلك فيجب أن يبدأ برهان الخلف للضرب السابق من سلب ذلك الضرب لا من سلب نتيجته، وذلك السلب ينبغى أن يودى إلى قضية كاذبة على الإطلاق لا إلى قضية نقر بكذبها بشروط معينة^(٣).

وعلى أى حال فرغم ما يشوب برهان الخلف من نقائص إلا أن أرسطو قد طبقه، كما طبق قانونا آخر للبرهنة على هذين الضربين اللذين لا يردان بقوانين العكس وهو ما أسماه لو كاشيفتش قانون النقل المركب^(٤). ويمكن بواسطة هذا القانون الذى هو مقررته تنتمى إلى منطق القضايا البرهنة برهنة مستقيمة على الضرب Baroco، وذلك القانون نصه كالآتى:

١ - إذا كان (إذا كان ق وكان ك، كان ل) فإنه إذا كان ق ولا يصدق أن ل، فلا يصدق أن ك. ويمكن أن نضع مكان ق القضية « م ينتمى إلى كل ن »، ونضع مكان ك « ن ينتمى إلى كل س »، ومكان ل « م ينتمى إلى كل س ». وبهذا التعميض

(١) لو كاشيفتش، نفس المرجع، ص ٧٧.

(٢) Aristotle, op. cit., B. II, Ch. 14, p. 62b (29 - 40), Eng. trans., p. 83.

(٣) لو كاشيفتش، نفس المرجع، ص ٧٩.

(٤) نفسه، ص ٨٠.

نحصلُ في مقدم (١) على الضرب Barbara ، ولنا إذن أن تفصل التالي الذي أصبح على النحو التالي :

٢ - إذا كان م ينتمي إلى كل ن ولم يصدق أن م ينتمي إلى كل س ، فلا يصدق أن ن ينتمي إلى كل س .

ولما كانت المقدمة الجزئية السالبة هي سلب المقدمة الكلية الموجبة ، فلنا أن نضع في (٢) قولنا « لا ينتمي إلى بعض » بدلا من قولنا لم يصدق (أو لا يصدق) أن ينتمي إلى كل ، وبذلك نحصل على الضرب Baroco^(١) .

وقد كان أرسطو على علم بهذا القانون الذي استخدمناه في البرهان السابق ، قانون النقل المركب حيث يرتبط هذا القانون بما يسمى « انعكاس الأقيسة »^(٢) ، حيث يصف أرسطو هذا القانون قائلا : « إذا عكست النتيجة وأخذ مع العكس احدى المقدمتين ، فيجب بالضرورة أن تبطل الأخرى لأنها ان لم تبطل فيجب ألا تبطل النتيجة »^(٣) . وعلى ذلك فأرسطو يعلم هذا القانون وبالإضافة إلى ذلك يطبقه للحصول على الضربين Baroco و Bocardo من الضرب Barbara^(٤) ، وإن كان منطقة الرواقية هم الذين أدرجوا قانون النقل المركب هذا بوضوح تام ضمن نسقهم الخاص بالقضايا الشرطية .

رابعا - تهافت الانتقادات التي وجهت لنظرية القياس :

لم تتوقف محاولات المناطقة في النظر إلى نظرية القياس من ذلك المنظور الحديث بعد لوكاشيفتش ، فقد ظهرت محاولات أخرى لوضع نظريتي القياس والرد عند أرسطو في نسق استنباطي تختلف مقدماته عما أورده لوكاشيفتش على يد ستراوسون Strawson^(٥) وميتشل Mitchell^(٦) ، مما يعنى أن ما بدأه لوكاشيفتش كان موضع نظر وتقدير مناطقة

(١) نفسه .

(٢) انظر : أرسطو ، التحليلات الأولى ، م ٢ - ٨ ف ، ٩ ف ، ١٠ ف ، الترجمة العربية ص ٢٥٤-٢٦٢ .

(٣) Aristotle, op. cit., B. II, Ch. 8, p. 59b (2-6), Eng. trans., p. 79.

(٤) Aristotle, op. cit., B. II, Ch. 8, p. 59b (28-36), Eng. trans., p. 79.

وانظر : لوكاشيفتش ، نفس المرجع ، ص ٨١ .

(٥) Strawson (P.F.) Introduction to logical theory, first edition, 1952, Paperback edition, 1963, pp. 152-163.

(٦) Mitchell (D.), An Introduction to Logic, Hutchinson, London, First ed. 1962, 2nd ed. 194 pp. 30-44.

وانظر ، عمود زيدان ، نفس المرجع السابق ، هامش ص ٣٧ .

هذا القرن الذين تفهموا بإنصاف نظرية القياس الأرسطية على ضوء المكتشفات المنطقية الحديثة . لكن هذه النظرية الجديدة ، قد لاقت من المعارضة قدر ما لاقت من التأييد من جانب المناطق ، خاصة أولئك الذين يعتقدون أن ثمة فرقا أساسيا بين المنطق القديم والمنطق الحديث بحيث لا يجب في نظرهم المغالاة في الكشف عن الطابع النسقي في نظريات أرسطو المنطقية لأنه لم يكن صاحب نسق استنباطي رغم أن لديه مقوماته^(١) .

ورغم أننا نعتقد أن دراسات لو كاشيفتش قد خلفت وراءها كل تلك الانتقادات وأثبتت بالأدلة والنصوص عكسها ، وجاءت في مجموعها أبلغ رد حتى على من انتقدوها بعد لو كاشيفتش حيث جعلت من الضروري التمهّل في الحكم على منطق أرسطو إلا بعد قرائته منفصلا عن تلك الصورة التقليدية التي وضع فيها^(٢) . إلا أننا من الضروري أن ننظر في هذه الانتقادات التي وجهها المناطق عبر العصور إلى نظرية القياس الأرسطية ولنلاحظ مدى الخلط الذي وقع فيه هؤلاء النقاد حينما كانوا ينتقدون الصورة الشائعة للقياس لا الصورة الأرسطية له ، فالصورة الأرسطية للقياس لم تكن عديمة النفع كما شاع بل كانت كما سنرى ذات أهمية قصوى بالنسبة لتأسيس علم الهندسة كعلم استنباطي يحاذي تلك النظرة الاستنباطية التي وضع أرسطو القياس على أساسها .

(أ) . القياس تحصيل حاصل :

وكانت أشهر تلك الانتقادات ، أن القياس برهان دائري وتحصيل حاصل ولا يأتي في نتيجته بجديد ، حيث أنها مجرد ترديد لما هو وارد في المقدمات^(٣) .

والحق أن هذا الانتقاد الذي يوجه إلى القياس عموما وإلى القياس الأرسطي خصوصا من أمثلة تلك الانتقادات الذائعة التي لا تفهم معنى أن يكون القياس نسقا استنباطيا ، صدق قضاياه يتوقف على مدى ما يحققه المنطقى من اتساق بين المقدمات المفترضة والمسلم بها وبين النتائج المبرهن عليها . والرد على هذا الانتقاد يبدو إذا ما تنبنا إلى مسألتين هامتين : أولاها ، أن هذا الانتقاد انصب على الصورة الاستنتاجية الشائعة للقياس التقليدي

(١) انظر : محمود زيدان ، المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

وكذلك : زكي نجيب محمود ، نحو فلسفة علمية ، ص ٢٤ .

(٢) انظر : عبد الحميد صبرة ، نفس المرجع السابق ، هامش ص ٢٤ .

Mill (J. S.), System of Logic, B. II, Ch. III, p. 120.

(٣) .

Stebbing (S.), A Modern Elementary Logic, p. 162.

وأیضا :

وليس على الصورة الحقيقية للقياس الأرسطي الموضوع في صورة قضية شرطية متصلة ،
قد درج المناطق منذ مل J. S. Mill على ترديد هذا النقد معتمدين على المثال الآتي :

كل الناس فانون

سقراط إنسان

إذن سقراط فان^(١)

وهذا المثال ليس هو مثال القياس الأرسطي الذي أوضحناه من قبل ، بل هو القياس
الذي شاع منذ شرح الإسكندر الأفروديسي . ويرتب على ذلك نتيجة هامة مؤداها أن
الذين وجهوا هذا النقد وغيره من الانتقادات معتمدين على تلك الصورة الاستنتاجية كان
نقدهم في واقع الأمر للقياس التقليدي وليس للقياس الأرسطي .

وثاني هاتين المسألتين ، أن نتساءل من جديد ، هل القياس برهان دائري حقا ؟ فقد
أكد بعض المناطق أن كل الحجج الاستنباطية تحتوي على مغالطة المصادرة على المطلوب
Petitio principii لأن النتيجة يمكن أن تستتج في هذه الحجج من المقدمات فقط ، إذا
كانت تلك المقدمات تحتوي ضمنا على النتيجة^(٢) . ولقد نبهت استبنج S. Stebbing إلى
أن ثمة اضطراب لدى من يستخدمون كلمة contained في هذا السياق ، حيث أن
المقدمات يجب أن تتضمن النتيجة ، وهذا يقينا شرط جميع الحجج الاستنباطية الصحيحة ،
كما أن هذا لا يتضمن بالضرورة هذا الدور الذي يتحدثون عنه^(٣) .

ولجأت استبنج إلى توضيح ذلك عن طريق معنى الدالة اللزومية، حيث أن من الصحيح
أنه إذا كانت ق للزم عنها ك، و ق لن تكون صادقة لو لم تكن ك هي أيضا صادقة ،
ومن الممكن أن يحدث دور في هذه الحجة فقط إذا ما استخدم صدق ك كمقدمة في
إثبات أن ق صادقة^(٤) وعلى ذلك فليس في القياس بصورته اللزومية أى دور .

ولكن من الإنصاف هنا أن نذكر أن مل وغيره من التجريبيين حينما وجهوا هذا
النقد إلى القياس واعتبروا أنه تحصيل حاصل ، كانوا يستهدفون التنبه إلى أنه ليس بالقياس

Mill (J. S.), op. cit., p. 120.

Stebbing (S.), op. cit., p. 162.

Ibid.

Ibid

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

يمكن فهم الطبيعة والسيطرة عليها ، كما استهدفوا التنبه إلى ضرورة اللجوء إلى المنهج التجريبي في التعامل مع الطبيعة .

(ب) القياس عديم النفع :

ومن أكثر الانتقادات شيوعاً ، أن القياس عديم النفع ، إذ على الرغم من اعتراف كل من وجه هذا النقد إلى القياس بأهميته كصورة من صور الاستنباط^(١) ، إلا أنهم يعتقدون في نفس الوقت أنها نظرية لا أهمية لها على حد تعبير رسل B. Russell لأن كل من يلرسها يبيضق وقته عبثاً خاصة إذا درس أرسطو أو أيا من تلاميذه^(٢) . ومن الغريب حقاً أن يأتي هذا النقد على لسان شيخ المناطقة المعاصرين .

والقياس لا أهمية له لأن قواعده وقوانينه لا تساهم في تزويد العقل بأفكار جديدة ومباشرة بل هي فقط - بتعبير لوك J. Locke - مجرد فن لترتيب وتصنيف مجال الحجج السابق معرفتها من قبل ، ومن ثم فحاجة الإنسان للقياس في نظر لوك قليلة ، أو قد يكون لا حاجة له بالقياس على الإطلاق^(٣) . كما أن القياس - في نظر مل J. S. Mill مقصور على الحجج الكلية العامة في التفكير . ويمكن بالطبع أن تفكر دون استخدام مثل هذه الحجج^(٤) فهو ليس صورة يجب أن تفكر بها ، بل هو صورة يمكن أن تفكر بها^(٥) وقد نستغنى عن هذه الصورة من صور التفكير .

ولأدري كيف تتأني المعرفة ويكون الفكر دون هذه الكليات التي يرى مل أننا قد نفكر دون استخدامها ، فإن كان قصد مل من ذلك تدعيم الاتجاه التجريبي الذي كان من أشد أنصاره ، فهذا التدعيم لا يعني أن ينسى مل أنه لا فكر بدون هذه الكليات ، إذ كما يقول هو نفسه أن الاستقراء الذي يبدأ من الجزئيات إلى الكليات يمكن أن يتبع بالقياس الذي يبدأ من هذه الكليات إلى جزئيات أخرى ، وهذه صورة يمكن - على حد تعبيره - أن نثبت بها براهنتنا ونصيغ فيها أفكارنا إن شئنا^(٦) .

(١) برتراند رسل ، تاريخ الفلسفة الغربية ، الجزء الأول ، الترجمة العربية ، ص ٣٢٢ .

Mill (J. S.), op. cit., p. 130.

وكذلك :

(٢) برتراند رسل ، نفس المرجع ، ص ٣٢٢ .

(٣) Locke (J.), An essay concerning human understanding, B. IV, Ch. XVII - 6 -, p. 329

(٤) Mill (J. S.), op. cit., B. II, Ch. III, p. 131.

Ibid.

Ibid.

(٦)

(ج) القياس ليس الصورة الوحيدة للاستدلال والتفكير :

ومن أهم ما وجه من نقد لنظرية القياس أنها ليست الصورة الوحيدة للاستدلال والتفكير وأهمية هذا النقد أنه - من وجهة نظرنا - نقد بناء ؛ فلا يهدف إلا أن يشير أصحابه إلى حقيقة ، ولا يقللون من شأن نظرية القياس ؛ ومن هنا يحاول أصحابه الكشف عن صور جديدة للاستدلال تساهم في تقديم الدراسات المنطقية بوجه خاص ، والمعرفة الإنسانية بوجه عام .

ولقد كان المناطقة العرب من أوائل المناطقة الذين نبهوا إلى ذلك ، ولا نغنى بالطبع أتباع أرسطو وشراحه منهم مثل ابن سينا وابن رشد ، بل نغنى مناطقة الفقهاء - إن جاز لنا استخدام هذا التعبير - مثل ابن تيمية الذي لم ينكر أهمية القياس في تحصيل العلم إذا كانت مواده يقينية^(١) ، ولكنه يرى أنه ليس الصورة الوحيدة لتحصيل العلم ، فهو لا يفيد في معرفة الأمور المعينة الجزئية^(٢) ، بالإضافة إلى أن العلم بالقضية العامة قد يكون بغير توسط القياس^(٣) . وقد تحدث بعد ذلك عن صورة جديدة للاستدلال هي ما أسماه بقياس التمثيل^(٤) .

وقد اعتبر ديكارت R. Descartes أن القياس رغم أنه يشتمل على تعليمات كثيرة ومفيدة إلا أن فيه أيضا تعاليم ضارة وعديمة النفع وهي مختلطة بتلك التعليمات الصحيحة اختلاطا من الصعب فصله^(٥) .

وقد شارك لوك أيضا في ذلك الانتقاد ، حيث أنه مع احترامه للقياس إلا أنه يعتقد أنه ليس الصورة الوحيدة للتفكير ، فضلا عن أنه بأمانة - في نظره - ليس أفضل طريقة للتفكير ، وأن كل من يرون فيه أفضل استخدام للعقل للحصول على المعرفة ، يمكنهم الحصول على هذه المعرفة حتى الرياضية منها بطريق أقصر وأوضح

(١) تقى الدين بن تيمية ، الرد على المنطقيين ، تقديم العلامة السيد الندوى ، لبنان ، بيروت ، دار المعرفة ، بدون تاريخ ، ص ٢٩٨ .

(٢) نفسه ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٣) نفسه ، ص ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(٤) نفسه ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٥) رينيه ديكارت ، مقال عن المنهج ، ترجمة محمود الخضيرى ، الطبعة الثانية ، مراجعة وتقديم محمد مصطفى

حلمى ، القاهرة ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ م ص ١٢٨ - ١٢٩ .

دون استخدام القياس^(١) فليس القياس - على وجه العموم - هو الأداة المناسبة للتفكير العقلي لأنه وإن نفع في توضيح البراهين والارتباطات بينها ، فليس هذا هو الاستخدام الأمثل والأعظم للعقل ، فالعقل يمكنه تصور ارتباطات أخرى أكثر واقعية وسهولة بدون هذا القياس^(٢) .

ويبدو أن لوك لم يكن مصيبا تماما في نقده هذا من حيث أن صورية القياس الأرسطي لا تعنى انعدام صلته بالواقع ، فأرسطو قد تبنى نظرة واقعية في المعرفة كان لها امتدادها الطبيعي في المنطق^(٣) ، فالقياس تحليل لصورة الفكر التي نعتقد أنها حول الواقع^(٤) ، كما أن التجربة والخبرة هي التي تمدنا - في نظر أرسطو - بمبادئ البرهان في كل علم من العلوم^(٥) ، كما أن لها دورها الواضح في نظرية العلم لديه .

وقد رأى رمل أن القياس ليس إلا نوعا واحدا من أنواع الاستنباط^(٦) ، ويدلل على ذلك بأن القياس لا يكاد يرد أبدا في الرياضيات التي هي استنباطية خالصة . وإن كان بالإمكان صياغة التدليلات الرياضية في صورة قياسية ، فإننا لو فعلنا ذلك لكان التدليل متكلفا غاية التكلف ولا يكسبها أي قوة على الإطلاق^(٧) .

ورغم ما يراه رسل من تكلف إذا ما صيغت التدليلات الرياضية في صورة قياسية إلا أن هذا كان عند أرسطو شيئا ضروريا على اعتبار أن التحليل الأرسطي للقياس والبرهان كان يقوم على تحليل العلوم الرياضية والنظر إليها كمثل أعلى لما يمكن صياغة قضاياها عن طريق القياس^(٨) كما أن نظرية القياس من جانب آخر بصورتها الأرسطية الصحيحة قد أفادت إقليدس كما سنرى .

Locke (J.), op. cit., p. 327.

(١)

Ibid.

(٢)

(٣) انظر في توضيح ذلك : كتابنا عن « نظرية المعرفة عند أرسطو » ، طبعة دار المعارف ببصر ، ١٩٨٥ ،

الفصل الأول .

Copleston (G. H. R.), A History of Philosophy, Vol. I, part II, pp. 20 - 21

(٤)

Owen (O. Freire), His comentary on his trans. of Organon of Aristotle, Prior Analytics, Ch. XXX,

p. 153.

(٥) برتراند رسل ، تاريخ الفلسفة الغربية ، ج ١ ، ص ٣١٧ .

(٦) نفسه ، ص ٣١٧ - ٣١٨ .

(٧) انظر : أرسطو ، التحليلات الثانية ، م ١ - ف ١ - ص ١٧١ أ (١ - ٩) ، ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

وأیضا : م ١ - ف ١٤ - ص ١٧٩ أ (١٥ - ١٦) ، ص ٣٥٣ .

(د) إهمال القياس الأرسطي للدقة الكمية :

لم يكن القياس الأرسطي أيضا في نظر نقاده يُعنى بالدقة الكمية في مقدماته ونتائجه مع أن العلوم بأسرها طبيعية وإنسانية على السواء ، لا مناص لها من مثل تلك الدقة إذ هي في قياسها لكمياتها أو في إجراءاتها لاحتوائها لا تقنع بمجرد القول - مثلا - أن كل الخشب يطفو فوق الماء أو أن بعض الناس دون المستوى في درجة ذكائهم بل لا يد في الحالة الأولى من ذكر الوزن النوعي للخشب في رقم دقيق حتى يمكن الاستفادة من القاعدة استفادة علمية عملية ولا بد في الحالة الثانية من تقدير الذكاء بلفة الكم . وقد تصدى رجال المنطق الحديث منذ القرن الماضي لمعالجة هذا الجانب الذي أهمله أرسطو وهو إدخال التقديرات الكمية في مقدمات الاستدلال ونتائجه ما أمكن ذلك مكتفين بالكلمات التقليدية الدالة على « الكم » مثل كل وبعض ومن بين هؤلاء جورج بول ودي مورجان وجيفونز وغيرهم^(١) .

وهذا النقد يستند على نقد هؤلاء المناطق لوجهة نظر أرسطو في القضايا الحتمية البسيطة حيث نظروا إليها هذه النظرة الكمية عن طريق ما أسموه بمفهوم الفئة الفارغة Null class^(٢) وانتهوا إلى أن قضايا أرسطو الكلية لا تتحدث عن وجود أفراد بالفعل بل إنه إذا كان ثمة أفراد فإنهم سيكونون موصوفين بكذا وكذا من الصفات ، فالقضية « كل الاغريق بشر » لا تعنى بالضرورة أن هناك اغريق ، بل معناها الحقيقي أنه إذا كان هناك إغريقيون فهم بشر ، وبالطبع فقد لا تكون القضية الكلية من هذه الناحية دائما تتحدث عن موضوع به أفراد ، فلو أنني كنت استدلالا مثل « كل الجبال الذهبية جبال ، وكل الجبال الذهبية ذهبية ، إذن بعض الجبال ذهبية » ، كانت النتيجة التي انتهت إليها باطللة ولو أن المقدمتين يمكن اعتبارهما من بعض الوجوه صحيحتين^(٣) لأنه لما كانت القضية الكلية لا تعبر عن وجود أفراد بالفعل فإنه لا يجب - في نظرهم - أن نستدل على جزئي موجود فعلا من كلي لا وجودي ، وقد ساهمت فكرة هؤلاء المناطق عما أسموه بدالة القضية Propositional function^(٤) إثبات هذه النظرة حيث حللوا القضايا الأرسطية من

(١) زكي نجيب محمود ، نحو فلسفة علمية ، ص ٣٢٨ .

Copi (I.M.), op. cit., pp. 191 - 197

(٢) انظر :

(٣) برتراند رسل ، نفس المرجع السابق ، ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(٤) انظر : في معنى دالة القضية ونموذج لتحليل قضايا المنطق التقليدي على أساسها في :

Copi (I.M.) op. cit., pp. 343 - 352

خلالها أيضا وانتهوا لنفس النتيجة لأن القضية الجزئية هي - فقط - تبعا لمفهوم دالة القضية أيضا - ما تدل على وجود أفراد فعلا في حين أن القضية الكلية لا تتحدث عن وجود أفراد فعلا^(١).

وقد ترتب على تلك التحليلات للقضايا الأرسطية، أن اعتبروها قضايا مركبة وليست بسيطة كما تصور أرسطو، حيث أن القضية الكلية قضية مركبة من قضيتين بسيطتين يربط بينهما أداة الشرط أو اللزوم «فكل إنسان فان» تعنى على حسب ذلك التحليل «إذا كان من إنسانا للزم عن ذلك أنه فان». فالقضية الكلية إذن قضية شرطية (لزومية) لاجودية. بينما القضايا الجزئية قضايا وجودية لكنها مركبة من قضيتين بسيطتين يربط بينهما أداة العطف، فالقضية «بعض الرجال طوال القامة» تعنى «أن من رجل» و«هو طويل القامة». وألحق أنه برغم طرافة ذلك التحليل الحديث للقضايا والقياس الأرسطيين واعتبارهما يهملان النظرة الكمية؛ إلا أن بهذا التحليل وذلك النقد تجنبا على منطق أرسطو ونظريته في القياس حيث أنهما لا يهملان النظرة الكمية بإطلاق كما يصور أولئك، فنظرية القياس كانت ذات جانب ما صدقى (كمى) بقدر ما كانت مفهومية من جانب آخر، فهى نظرية كمية - كيفية فى آن معا، وإن كانوا ينتقدونها على أساس أنها مفهومية أكثر منها ماصدقية (كمية)، فإن هذه النزعة الكمية الماصدقية كان واضعها أرسطو وكان عليهم بطبيعة الحال مسايرة منهم للتطورات الهائلة فى الرياضيات والعلم الطبيعى نحو التكميم أن يطوروها ويركزوا على الجانب الكمي فيها.

أضف إلى ما سبق أن ذلك التحليل الحديث للقضايا الأرسطية قد غالى فى تصوير خطأ أرسطو فى عدم تمييزه بين «السور الكلى» و«الجزئى» أو بين الفئة ذات العديد من الأعضاء والفئة ذات العضو الواحد^(٢) (وهى ما شكلوا منها ما أسماه بالقضية الذرية^(٣)) التى تحمل محمولا على موضوع هو فرد جزئى). فقد كان أرسطو هو الذى ميز بين السور الكلى الذى يدل على شمول كل أفراد الفئة، وبين السور الجزئى الذى يدل على

(١) انظر Ambrose (A.) & Lazerowiz (M.), op. cit., p. 233 ff. وكذلك: محمد مهران، مدخل إلى

المنطق الصورى، ص ١٥٨.

(٢) برتراند رسل، نفس المرجع السابق، ص ٣١٧.

(٣) انظر: فى تحليل معنى القضية الذرية:

Russell (B.), Logic and knowledge, London edition by R. C. Marsh, 1956, p. 123 & p. 199.

بعض أفراد الفئة أو أحد أفرادها ، وإن كان الخطأ الذى وقع فيه هو معاملته لهذا النوع الأخير من القضايا (التى سميت فيما بعد عند المحدثين بالذرية) معاملة القضية الكلية ، وكان هذا الخطأ مرجعه إلى تلك النظرة ذات البعدين المفهومى والمصادقى ، حيث كان ينظر إلى تلك القضية الذرية (أو الشخصية كما كانت تسمى لديه) على أن موضوعها الجزئى هو أحد أفراد النوع الكلى الذى تحمل عليه هذه الصفة أو تلك . وبالتالي فهذا الفرد الجزئى باعتباره أحد أفراد النوع الكلى يمكن أن تحمل عليه صفة من صفات جنسه وينظر إليه حينئذ على أنه يمثل النوع ككل .

خامساً - المنطق الحديث ثورة مزعومة على نظرية القياس الأرسطية :

يدو من كل تلك الانتقادات السابقة التى أمكننا حصرها ، أنها انتقادات مردود عليها لأنها تتغافل عن حقيقة القياس الأرسطى ، وتخلط فى كثير من الأحيان بينه وبين القياس التقليدى ، كما تغالى فى التقليل من شأن القياس وعدم جدواه .

وبالطبع فنحن لا نعنى بردنا على تلك الانتقادات سوى إنصاف نظرية القياس الأرسطية ، كما وضعها أرسطو فعلا ، دون أن نكون من أنصار أرسطو أو معه ضد مناطق العصر الحديث ومكتشفاتهم ، فقد كان من الطبيعى أن يفكروا فى تطبيق المنهج الرياضى على المنطق مسابرة للتطورات العلمية الحديثة خاصة فى الرياضيات . وتفكير المناطق منذ لينتز ودى مورجان وجورج بول ثم بيانو وفريجه ورسل ووايتهد^(١) .

ولكن الواقع أن هذه ثورة مزعومة ، فالمنطق - كما قلنا من قبل - هو المنطق بصورته وأغراضه ونسقيته ، أضف إلى ذلك أن أنصار هذا المنطق الجديد أنفسهم ما لبثوا أن اعترفوا بوجود الصلة الأكيدة بين منطقهم ومنطق أرسطو ، وقالوا كما قال ريل Riehl « أن أرسطو هو المؤسس الأول للمنطق الرياضى أو اللوغاريتمى أو الحساب الرياضى » ، أو كما تقول سوزان استينج « أن نظرية أرسطو فى القياس هى أولى المحاولات التى قامت لبيان المبدأ الصورى للاستدلال »^(٢) .

(١) انظر عرضاً لنظريات هؤلاء المناطق فى :

Kneale (W.) & Kneale (M.), The Development of logic, London, Oxford, second ed. 1964.

ومحمود زيدان ، المنطق الرمزي نشأته وتطوره ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٩ .

(٢) عبد الرحمن بدوى ، المنطق الصورى والرياضى ، ص ٢٥١ - ٢٥٣ .

وعلى ذلك فلا ثورة هناك ، وكل ما فى الأمر أن الصورة المنطقية المجردة للفكر كانت موجودة عند أرسطو بصورة أقل مما هى عليه الآن من رمزية كاملة ، فكلا المنطقين يكمل بعضهما بعضا . وإن كان ثمة انتقادات توجه إلى المنطق الأرسطى خاصة نظريته فى القياس وتكشف عن بعض جوانب القصور فإن هذا لا يعنى أن المنطق الحديث ثورة على المنطق الأرسطى .

أضف إلى ذلك أن أرسطو نفسه كان يعتقد أن عمله يحتاج للمراجعة والتطوير^(١) ، ولم يكن كما شاع عبر العصور يعتقد أن منطقته « قد انتهى وتم » كما قال كانط ، بل كان يعتبر أن أى بحث علمى فيه جوانب القصور والضعف التى يجب التغلب عليها بمرور الزمن^(٢) .

سادسا - القياس الأرسطى يقوم على الحدس :

يبدو واضحا من كل ما سبق من انتقادات على نظرية القياس الأرسطية ، أن نقادها كانوا ينظرون إليها من حيث دلالتها المعرفية ، فقد اهتم أرسطو كما كان الأغريق عموما بالاستنباط باعتباره - على حد تعبير رسل - مصدرا من مصادر العلم أكثر من اهتمام الفلاسفة المحدثين به^(٣) . وحول هذا المفهوم الأرسطى للاستنباط تركزت - كما قلنا من قبل - نظريته فى العلم ، حيث أن أى تفسير علمى ينبغى أن يكون استنتاجا استنباطيا^(٤) ؛ فالبرهان العلمى عنده كان نوعا من أنواع القياس ، وإن كان كل قياس لا يمكن أن يكون برهانا^(٥) حيث أن الأقيسة أنواع منها القياس البرهانى والجدلى والسوفسطائى .

ومادام البرهان من القياس هو القياس العلمى ذا المقدمات الصادقة الأولية المباشرة والأكثر معقولة التى هى علة النتيجة فيه^(٦) ، والتى يكون صدقها من صدق تلك المقدمات ، فإن الأقيسة إذن نتيجة ذلك النشاط العقلى الذى يمكن فيه التمييز بين نوعين

(١) انظر : أرسطو ، الأغاليط السوفسطائية (السوفسطيكا) ف ٣٤ - ص ١٨٤ ب (١ - ٧) ترجمة عيسى بن زرع ، ص ١٠١٥ .

(٢) Dumitriu (A.), History of Logic, Vol. I, p. 180

(٣) برتراند رسل ، تاريخ الفلسفة الغربية ، ج ١ ، ص ٣١٨ .

(٤) Dumitriu (A.), op. cit., p. 174.

(٥) Ibid, pp. 174 - 175. هذه العبارة نقلها عن :

(٦) Ross (S.W.D.), Aristotle, p. 43.

من المعرفة ؛ المعرفة المباشرة The immediate knowledge ، والمعرفة بواسطة (أو غير المباشرة) The mediate knowledge ، وقد ميز أرسطو نفسه هذين النوعين من المعرفة . المعرفة التي يمكن تسميتها بالعقلية The dianoetic knowledge والمعرفة التأملية (الهندسية) The noetic knowledge ؛ أما الأولى فهي ذلك النشاط العقلي المجرد الذي يكون الأحكام والقضايا ويؤلف بينها في الأقيسة ، أما الثانية فهي ذلك الحدس العقلي الذي يمسك مباشرة بالماهيات ؛ ومن أمثلة هذه المعرفة الأخيرة- في نظر كالوجيرو- ذلك التحديد الأرسطي لأشكال القياس ، فقد تم هذا التحديد بحدس مباشر ومحدد (١) .

وبالطبع فقد كان إدراك المبادئ الأولية التي بنى عليها نسقه القياسي بالحدس المباشر لهذه المبادئ التي قامت عليها سلسلة أخرى من الحدوس فشكلت هذا النسق المنطقي الذي يمثل وإلى الأبد إحدى صور الاستنباط في التفكير الإنساني (٥) .

سابعاً - دور نظرية القياس في تطور العلوم الرياضية :

ولقد كان لنظرية القياس الأرسطية ورأيه في البرهان العلمي الدور الأكبر - كما أشرنا من قبل - في نقل الرياضيات إلى الصورة الاستدلالية الاستنباطية الواضحة على يد إقليدس ، فقد كانت الرياضيات قبل أرسطو وإقليدس مختلطة مع العلوم الأخرى وكان أكبر تقدم حققته لدى فيثاغورس ومدرسته وأفلاطون وأكاديميته ؛ أما الفيثاغوريون فهم وإن كانوا قد توصلوا في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد إلى نتائج ساهمت في وضع أغلب النتائج التي نظمها إقليدس في الكتاب الأول والثاني والسابع والتاسع من موسوعته «العناصر Elements» على حد تعبير فارتن (٢) ؛ فإن الجانب الأكبر من اهتمامهم بالرياضيات يرجع إلى محاولتهم الوصول إلى صياغة رياضية عديدة للكون حيث فسروا العالم الطبيعي على أنه عالم من العلاقات الرياضية والأشكال الهندسية (٣) . وإذا كان ذلك

Calogero (Guido), I fondamenti della Logica Aristotlica, Rome, 1927

(١)

Dumitriu (A.), op. cit., p. 185.

نقلا عن :

(٥) انظر في دور الحدس في المنطق الأرسطي الفصل الرابع من كتابنا « نظرية المعرفة عند أرسطو » .

(٢) يتيامين فارتن ، العلم الأغرقي ، الجزء الأول ، ترجمة أحمد شكري سالم ، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ،

١٩٥٨م ، ص ٥٣

(٣) انظر : ياسين خليل ، منطق البحث العلمي ، الجزء الثاني من نظرية العلم ، بيروت ، مطبعة دار الكتب ،

Whitehead (A.N.) Science and Modern World, PP. 41 - 42.

١٩٧٤م ، ص ٣٨ . وكذلك :

يتعلق بارتباط علم الطبيعة بالرياضيات عندهم فإنهم من جانب آخر قد اهتموا بالرياضيات لأسباب دينية ويكفى كدليل على ذلك قول فيلولاوس philolaus أحد الفيثاغوريين في القرن الخامس قبل الميلاد « انظر إلى تأثير العدد وطبيعته وفقا للقوة التي تكمن في العدد عشرة إنه عظيم ، كله قوة ، وفيه الكفاية لكل شيء . إنه الأساس الأول والدليل في حياة الإلهة والسموات والناس . دونه تنعدم حدود كل شيء ويعم الغموض وتتعدى الرؤية . إن طبيعة العدد أن يكون معيارا للتخصيص للهدى والتوجيه عند كل شك أو صعوبة» (١) .

ويبدو من ذلك أن إسهام الفيثاغوريين في تقدم الرياضيات كان مرتبطا بتفسيرهم الطبيعة وبتفسيراتهم الدينية . وإن كان ربطهم بين الرياضيات وعلم الطبيعة في حد ذاته يعتبر في نظر رسل ووايهد إنجازا باهرا ، إلا أن هذا الانجاز لم يسهم كثيرا في أن تنفرد الرياضيات بموضوعها وتصبح علما قائما بذاته .

ولقد واصل أفلاطون الطريق الذي بدأه فيثاغورس ؛ فاهتم بالرياضيات وجعل العلم بها أحد شروط الالتحاق بأكاديميته فكان من نتيجة ذلك أن أعطى للرياضيات دفعة قوية بتحمسه لها حيث ملأ محاوراته المختلفة بإشارات للرياضيات وغرس بذلك في نفوس محبي الفلسفة احترام هذا العلم ، فقد عاصر أفلاطون العديد من الرياضيين مثل ليوداماس وثياتيتوس وكان من بين تلاميذ ليوداماس تلميذ يدعى ليون قام بكتابة « المبادئ » ، كما كان ثيودوروس من تلاميذ ليوداماس الذين ألفوا في « المبادئ » بشكل أكثر تنظيما . وكان ثيودوروس عضوا بأكاديمية أفلاطون مثل يودوكسوس الكنيدي كما كان غيرهما من الرياضيين أعضاء بها (٢) .

ولكن هذه الدفعة الهائلة التي أعطاها أفلاطون للرياضيات باهتمامه الشديد بها لم يؤد به إلى ابتداع نظريات رياضية جديدة أو منهجا جديدا يؤدي إلى تقدمها ، بل كان حديثه عنها لا يخرج عن أن العلم بها يؤدي إلى « دفع النفس إلى السمو ويجعلها تبحث في الأعداد البحتة» (٣) ، وهذا يعنى أنه كان يهتم بما تحدثه الرياضيات من تبصير بالحقيقة

(١) بنيامين فارنتن ، نفس المرجع السابق ، ص ٥٣ - ٥٤ .

(٢) انظر : بنيامين فارنتن ، العلم الأغريقي ، الجزء الثاني ، الترجمة العربية ، ص ٧٢ .

Plato. The Republic. p. 525 - 526. Eng trans. by H. D. Lee pp. 292 - 394.

(٣)

الخالدة وتقديم أفضل السبل للسمو بالنفس إلى الخير ، إلى الإله . فلقد كانت إضافات أفلاطون إلى المعرفة بالرياضيات - فى رأى سارتون - من النوع الفلسفى ؛ فقد زاد فى الضبط المنطقى للأصول وليس من الممكن أن تقيس مدى تلك الإضافة ولا مدى جدتها ، وكل ما يمكن قوله أن تلك المناقشات الرياضية فى الأكاديمية قد أدت إلى أن زادت الرياضيات دقة وقوة^(١) .

وبالطبع فقد كان اهتمام أرسطو بالرياضيات ثمرة من ثمار السنوات العشرين التى قضاها فى الأكاديمية ، لكن اهتمامه بها جاء مختلفا عن اهتمام أستاذه حيث كان أفلاطون يهوى الرياضيات دون احتراف ؛ أما أرسطو فلم يكن هاويا ولا محترفا . ولنا على ذلك دليلان ؛ الأول إيجابى وهو مجموع تحقيقاته الرياضية التى انتقاها ونشرها السير توماس هيث فى كتابه عن الرياضيات عند أرسطو^(٢) . والثانى سلبى وهو ابتعاده عن المعميات والأباطيل التى حطت من قدر تفكير أفلاطون .

فلقد كان أرسطو إذن دريا بالرياضيات وإن تجنب ما فيها من صعاب فنية ؛ فغلب على اهتمامه بها المنطقى والفيلسوف ، فكان علمه بها فيه الكفاية للفيلسوف وهو - من هذه الزاوية - إذا أخذنا فى الاعتبار جميع نواحيه أحد الرياضيين العظماء بين الفلاسفة ولم يزه سوى ديكارت وليبنتز^(٣) من فلاسفة العصر الحديث ، فقد كانت أغلب أمثلته للطريقة العلمية من خبرته الرياضية .

وقد جعل أرسطو الرياضيات - فى ترتيبه للعلوم - العلم الأقرب إلى علم المبادئ الأولى (الميتافيزيقا) . وعلى هذا الأساس جعل الرياضيات أولا ، وجعل فيها الحساب قبل الهندسة^(٤) . لقد استطاع بوضعه أسس النسق الاستنباطى فى المنطق أن يضع فى نفس الوقت أسس النسق الاستنباطى للهندسة الإقليدية ، حيث كان تمييزه فى نظرية القياس بين أشكال كاملة وأشكال ناقصة يبرهن عليها بواسطة مجموعة البديهيات مع قواعد الاستنباط كما أسلفنا القول ، كما كان تمييزه بين عناصر البرهان العلمى الثلاثة :

(١) جورج سارتون ، نفس المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٢) انظر : جورج سارتون ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٠٣ ، ص ٢٣٤ .

(٣) نفسه ، ص ٢٠٣ .

(٤) انظر :

التعريفات والبديهيات (أو المبادئ) والفروض^(١) في التحليلات الثانية، وتمييزه كذلك بين البديهيات (أو المبادئ) المشتركة بين كل العلوم كمبدأ عدم التناقض، وبين المسلمات أو (المبادئ) الخاصة بكل علم على حدة^(٢)، وكان بكل ذلك هو الأساس الذي جعل إقليدس يؤسس الهندسة كعلم استنباطي منفصل، وكان نتيجة ذلك بالطبع أن بدأت العلوم الرياضية تستقل عن الفلسفة منذ هذا التاريخ^(٣).

فقد قدم إقليدس نسقه الهندسي بادئا من تعريفات ومسلمات على أساسها تتم البرهنة على النظريات الهندسية. وقد كان اختياره لتلك المسلمات هو أكثر أجزاء هندسته إثارة للدهشة، وكان بالطبع هو معلمه في هذا الأمر على حد تعبير سارتون^(٤).

فاختيار المسلمات التي يبدأ منها النسق الهندسي هو ما يميز أى نسق فيها عن غيره، وقد ظل نسق إقليدس هو الوحيد في علم الهندسة إلى أن جاء العالم الروسي لوباتشفسكى (١٧٩٣ - ١٨٥٦) فعمل على بناء هندسة جديدة بمسلمة جديدة، وقد كشف يانوس بوليا (١٨٠٢ - ١٨٦٠) هندسة لا إقليدية أخرى، كما استطاع ريمان (١٨٢٦ - ١٨٦٦) اكتشاف نوعا آخر من الهندسة وأتى بفروض جديدة علما بأنه لم يكن على علم بما كتبه لوباتشفسكى وبوليا^(٥). ولا يعنى ذلك إنهاء هندسة إقليدس، بل إن الأنساق الهندسية لا يهدم بعضها البعض كالحال في الأنساق المنطقية، فقد ظل إقليدس هو السلف الروحي للوباتشفسكى كما كان الجد البعيد لدافيد هلبيرت (١٨٦٢ - ١٩٤٣) الرياضى الألماني الكبير حينما كتب في ١٨٩٩ كتابه الشهير «أسس علم الهندسة»^(٦).

(١) أرسطو، التحليلات الثانية، م ١ - ف ٩، ١٠، ١١، ص ص ٧٥ ب (٣٥) - ٧٧ أ (١ - ٣)، الترجمة العربية، ص ص ٣٣٥ - ٣٤٢.

(٢) أرسطو، نفسه، م ١ - ف ١٠ - ص ٧٦ أ (٣٠ - ٤٠)، الترجمة العربية، ص ٣٣٨.

وانظر أيضاً Aristotle Metaphysics. B. IV. Ch. 3, p. 1005a (17-37), p. 1005b, Eng. trans., PP 524-525.

(٣) أميرة مطر: دراسات في الفلسفة اليونانية، ص ٢. وكذلك: محمود زيدان، المنطق الرمزي. نشأته وتطوره، ص ٢٢.

(٤) جورج سارتون، تاريخ العلم، الجزء الرابع، ترجمة لعيف من العلماء، القاهرة، نشر دار المعارف، ١٩٧٠م، ص ٩٠.

(٥) نفسه.

(٦) انظر: Cajori (Florian). History of Mathematics, New York, Second ed., 1919, PP. 326-328.

وأيضاً: بول موى، المنطق وفلسفة العلوم، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة، دار نهضة مصر، بدون تاريخ، ص ص

ومن هذا يبدو ما لأرسطو في نظريته عن القياس من فضل على تطور العلوم الرياضية وخاصة علم الهندسة ، منذ استقلالها تماما عن العلوم الأخرى مع إقليدس حين اشتق لها - متأثرا بأرسطو - منهجها الاستدلالي الذي يتكون من استنباطات دقيقة تقوم على أساس أن صحة النظرية الرياضية يتوقف على صحة الفروض ، على أن تكون قواعد الاستنباط قد طبقت تطبيقا دقيقاً^(١) .

(١) انظر : بول موى ، نفسه ص ص ١١٤ - ١٢٧ . حيث يتحدث عن منهج العلوم الرياضية ودور إقليدس فيه . وانظر كذلك : جورج سارتون ، نفس المرجع السابق ، ص ص ٩١ - ٩٧ ، حيث يتحدث عن دور إقليدس في علمي الحساب والجبر وكيف أنه عبر عن مسائل الجبر في قالب هندسي وحلها بالطرق الهندسية .